جـــــامعة مولـــود معمـــــري- تيـــــزي وزو-
كلّيـــــة الحقـــوق والعلـــوم السيـــاسية
قسم الحقوق -نظام ل.م.د

دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون
تخصّص: القانون العام

إعداد الطالبة:
- ترمول صبرينة

تحت إشراف الأستاذة
د/ مخلوفي مليكة

لجنة المناقشة

د/ خليف ياسمين، أستاذة محاضرة "ب"، جامعة مولود معمري، تيزي وزو .....رئيسًا
د/ مخلوفي مليكة، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة مولود معمري، تيزي وزو..... مشرفًا ومقررًا
د/ إدرنموش أمال، أستاذة محاضرة"أ"، جامعة مولود معمري، تيزي وزو..... ممتحنا

تاريخ المناقشة: 26 /06/ 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

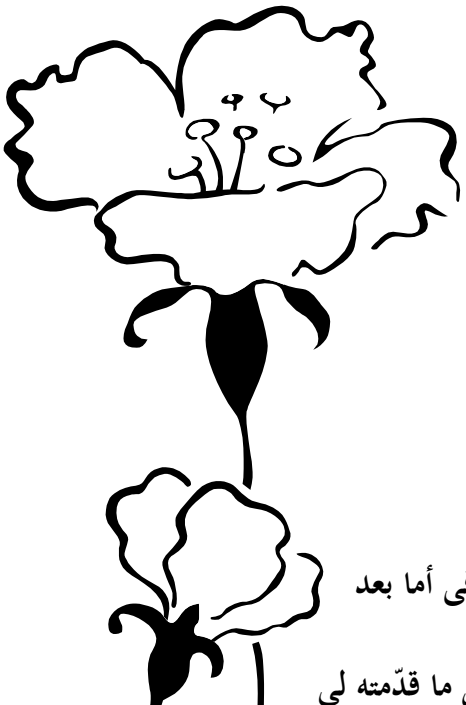

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد

إلى جدتي رحمها الله عربون محبة ووفاء وتقدير على كل ما قدّمته لي منذ أن أشرقت شمس حياتي حتى غربت شمس حياتها رحمها الله تعالى

إلى جدي الغالي الذي لم يبخل بشيء ووقف معي منذ صغري

إلى الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح، السند والقدوة والدي الحبيب أطال الله في عمره

إلى من رضاها غايتي وطموحي، فأعطتني الكثير فلم تنتظر الشكر، والدتي التي أنجبتني لهذه الدنيا، أطال الله في عمرها

وإلى خالتي الحبيبة، التي كانت سندا لي في دراستي وباقي أخوالي أطال الله في عمرهم

إلى رفقاء البيت الطاهر، إخوتي الأحباء

إلى أصدقائي و كل من قدم لي العون والمساندة في إنجاز هذه المذكرة

صبرينة

شكر وتقدير

أسجد لله شاكرًا فضله، الذي منحني الإرادة والصّبر حتى جعلني أنجز هذا الجهد العلمي البسيط في مجال القانون، ويقول الرّسول صلى الله عليه وسلّم:

" مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ لاَ يَشْكُرُ الله".

تحية وتقدير واحترام للأستاذة المشرفة الدكتورة مخلوفي مليكة

إذ وجدت منها التوجيه ورحابة الصدر، ولم تبخل عليّ بشيء من وقتها وجهدها،

ولا أملك مع الشكر إلا أن أدعو الله أن يوفقها إلى ما يحب ويرضى

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم

بقبول وقراءة هذا العمل وتصحيحه وإثرائه

فلهم مني جزيل الشكر

صبرية

قائمة المختصرات

ج.ر: جريدة رسمية

ص: الصفحة

د.س.ن: دون سنة النشر

د.ع: دون عدد

د.ب.ن: دون بلد النشر

ص ص: من صفحة إلى صفحة

مقدّمة

عرف العالم في الآونة الأخيرة ثورة تكنولوجية هائلة بسبب التطورات التي عرفتها تقنيات المعلومات والاتصالات، حيث أصبح الإنسان يعتمد على التكنولوجيا في كل جوانب حياته اليومية وذلك لما تتميّز به من ايجابيات زادت من أهميتها داخل المجتمع، وفي هذا السياق سارعت معظم الدول إلى التوجّه نحو دمج التكنولوجيا الحديثة في مختلف أعمالها الإقتصادية والإجتماعية ولا حتى الإدارية على اعتبار هذه الأخيرة هي الجهاز الأساسي الذي من خلاله تنفذ الدولة مختلف سياساتها وبرامجها في شتى المجالات.

لذلك، فقد اهتمّت العديد من الدول بهذه التكنولوجيا رغبة منها في زيادة كفاءة وفعّالية العمل، وتحقيق مركز تنافسي متقدّم، من خلال ظهور العديد من الشركات العاملة بالمجال التكنولوجي التي تقوم بإعداد وبيع البرامج والأنظمة والأدوات التكنولوجية التي تساعد المشروعات المختلفة على التحول من نطاق العمل التقليدي إلى نطاق العمل الإلكتروني.

وفي هذا الإطار، سعت معظم الإدارات العمومية إلى مواكبة العصر وملائمة أنشطتها مع ما يتّفق مع الذّهن البشري من إبداعات علمية وتكنولوجية من خلال تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية، والجزائر ليسن بمعزلٍ عن ذلك فهي تعدّ من بين الدول التي اهتمت بتحسين جودة الخدمة العمومية من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية إلى جانب عصرنة إدارتها، التي أصبحت تعتمد في تسيير مرافقها العمومية على أسلوب الإدارة الإلكترونية محاولةً لتحسين جودة خدماتها التي تقدمها للجمهور.

وعليه، يكمن جوهر الإدارة الإلكترونية في تغيير نمط وأسلوب تعامل الموظفين والزبائن سواء في المؤسسات الحكومية أو الخاصة على اختلاف توجهاتها وأنواعها وأحجامها، فالإدارة تقتضي بضرورة تنظيم المعلومات الخدمات المختلفة، وإعادة هيكلتها إلكترونيًا للتخلص من الرُوتين والبيروقراطية الشّائعة في الأعمال أو المهام المرتبطة باحتياجات الزبائن ومختلف المؤسسات.

وبالمقابل، فإن هذه المستجدات في الحياة الإدارية فرضت على رجال القانون بحث الأفكار التي لم تكن معروفة من قبل، ودراستها دراسة قانونية تنسجم مع كون قواعد القانون ذات ديناميكية دائمة تسمح بإلغاء وتعديل هذه القواعد بعد فترة وجيزة من تاريخ صدورها بحسب ما تتطلبه المصلحة العامة وأخلاقيات الإدارة العمومية والمهنية، حتى يشعر المواطن بأن الإدارة مسخّرة لخدمة وتسهيل قضاء احتياجاته.

ولهذا، فقد أولى المشرّع الجزائري اهتماماً وانشغالاً فائقاً لأهمية إصلاح الإدارة وتحديد التزاماتها تُجاه مواطنيها، وذلك ضمن إطار تحقيق جودة ونوعية خدماتها، وعلى نحو محوّ الصّورة السيئة لها لاسيما سوء خدماتها تُجاه المواطن، وإرساء دعائم الإدارة الكفوؤة والناجحة المبنية على الثقة المتبادلة بينها وبين المواطنين.

ونظرا لأهمية موضوع تحسين جودة الخدمة العمومية بالنسبة للمرتفقين من المرافق العمومية فقد تمّ تنظيمه لأوّل مرّة وبشكلٍ ملفتٍ للانتباه بموجب المرسوم رقم 88-131 المنظم للعلاقات بين الإدارة والمواطن وتحديداً بمقتضى القسم الرابع بعنوان "التحسين الدائم لنوعية الخدمة العمومية".

وبحكم أن نظام الإدارة الإلكترونية يقتضي قيام الإدارة بوظائفها ونشاطاتها وأعمالها إلكترونياً بشكل كليٍ أو جزئيٍ فإنها بلا شك ستوظف شبكة الأنترنيت، بما لها من مزايا تفوق الوصف في القيام بمهامها كوسيلة مساندة لها، وهذا يعني أن الإدارة ستجري تصرفاتها القانونية عبر هذه الشبكة، ممّا أدى إلى بروز مصطلحات قانونية جديدة في هذا الميدان كالبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، التصديق الإلكتروني، الدّفع الإلكتروني، والتقاضي الإلكتروني أو عن بُعد ...إلخ.

لهذا، يكتسي موضوع دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية أهمية بالغة، كون أن التحول نحو الخدمة العمومية الإلكترونية هو أساس ترشيد الخدمات العمومية وعصرنتها، والتي تتماشى مع التطورات التكنولوجية العالمية والنهوض بجودتها، كما أن معظم المعاملات أصبحت تتم وراء الشبكات الإلكترونية باعتبار أن موضوع الإدارة الإلكترونية ظهر في القرن العشرين.

ومن هنا تظهر أهمية الموضوع، من خلال التعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية وعلى أهم تطبيقاتها، وكذا على المتطلبات التي تستدعي تطبيقها في تسيير المرافق العمومية إلى جانب محاولة رصد أهم المعيقات التي تعترض تطبيقها بشكلٍ فعالٍ.

هذا، إلى جانب كون دراسة موضوع الإدارة الإلكترونية ضئيلة جدا، مما جعله يكتسي أهمية بالغة.

أما بخصوص الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع ودراسته هو كون مصطلح الإدارة الإلكترونية مصطلح جديد مما يستدعي الاستفاضة فيه، كما لا ننكر ككل الباحثين بأن هذه الدراسة تهدف أساسًا إلى إثراء المكتبة القانونية، خاصة أنه قد أثار انتباهنا في حدود ما اطلعنا عليه أن الموضوع لم يدرس بكثرة من قبل طلبة الماستر وذلك بحكم أنه موضوع جديد.

وعلى هذا الأساس، يكمن الهدف من هذا البحث في تسليط الضّوء على الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية وأهم تطبيقاتها، وذلك باعتبارها أسلوبًا جديدًا في الإدارة الجزائرية يهدف إلى تحقيق جودة الخدمة العمومية وكذا رصد بعض المعيقات التي تعترض تطبيقها.

وبحكم أن غالبية الأعمال الإدارية أصبحت تُنفّذ إلكترونيًا وليس ورقيًا، فإن الإشكالية التي يطرحها الموضوع هي:

ما مدى إستجابة التّعامل بالإدارة الإلكترونية لتطّلعات تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر؟

إجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج التحليلي، وذلك بمحاولة تحليل كل جزئية من جزئيات البحث، وتحليل النصوص القانونية لا سيما ما تعلق الأمر بمقوّمات الإدارة الإلكترونية خاصة القانونية منها، وكذا بعض تطبيقاتها التي تنصبّ حول مختلف النصوص القانونية التي تكرسها، كما استعنّا من حين لأخر بالمنهج الوصفي باعتباره الطريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها عن طريق جمع المعلومات المقننة عن المشكلة وتصنيفها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة من خلال الإشارة إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية، وذلك لوضع القارئ وإحاطته بكل المعلومات والمستجدات المتعلقة بها.

وتجسيداً للموضوع تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية في **(الفصل الأول)**، وإلى أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على حُسن سير المرافق العامة في **(الفصل الثاني)**.

الفصل الأوّل

الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية

في الجزائر

أحدث التقدّم السّريع والهائل في التكنولوجيا والإتّصال والمعلومات نقلة نوعية في جميع مجالات الحياة، حيث أصبح الاعتماد على التقنيات الحديثة وعلى شبكة الأنترنيت ضرورة حتمية تسعى الدول لتحقيقها من خلال التحوّل إلى التدبير الرّقمي بدل التدبير التقليدي في المعاملات، وذلك لإرساء مجتمع يعتمد على تقنيات جديدة يواكب جميع التطورات.

ولقد أدّت التغيرات التكنولوجيا إلى ظهور مفاهيم قانونية جديدة كالإدارة الالكترونية، التقاضي عن بُعد، البوابة الإلكترونية وغيرها من المفاهيم، حيث تعتبر من الركائز الهامة التي تقوم عليها الدولة في تسيير مرافقها من أجل تسريع عجلة التنمية عبر الخدمات التي تقدمها للمواطنين، ولهذا لابد من تحديد مفهوم مصطلح الإدارة الالكترونية(**المبحث الأول**)، وكذا المتطلبات التي تقوم عليها(**المبحث الثاني**).

المبحث الأوّل

مفهوم الإدارة الإلكترونية

بعد دخول الأنترنيت وانتشارها في أغلب دول العالم أصبحنا نسمع مصطلح كثيرا "الإدارة الإلكترونية"، التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات العمومية، لهذا نركز في هذا المبحث على ضبط وإعطاء مفهوم لها وتمييزها عن الإدارة التقليدية **(المبحث الأول)**، دون إهمال الأسباب التي أدّت إلى تبنيها على مستوى الإدارات العمومية **(المطلب الثاني)**، وذلك من خلال مختلف الوظائف تؤديها**(المطلب الثالث)**.

المطلب الأوّل

تعريف الإدارة الإلكترونية وتمييزها عن الإدارة التقليدية

تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها تحويل العمل الإداري من إدارة يدوية إلى إدارة إلكترونية باستعمال الحاسوب، ذلك لتحسين جودة الخدمة العمومية **(الفرع الأول)**، وللوصول إلى إعطاء تعريف للإدارة الإلكترونية لابد من تمييزها عن الإدارة التقليدية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأوّل

تعريف الإدارة الإلكترونية

للوقوفعلى تعريف شامل للإدارة الإلكترونية لابد من تعريفها سواء بمفهومها الضيّق**(أوّلًا)**، أو بمفهومها الواسع **(ثانيًا)**، محاولين في الوقت ذاته استخلاص الخصائص المميزة لها **(ثالثًا)**.

أوّلًا: التّعريف الضيّق للإدارة الإلكترونية

تعدّدت تعاريف الإدارة الإلكترونية، فهناك من اعتبر مصطلح "الإدارة الإلكترونية" باختصار الأعمال الإلكترونية، تقوم بتوزيع قيمة الأعمال المميّزة عن طريق ربط النظم بالعمليات التي تنفذ من خلالها الأعمال بطريقة مبسطة.

في حين يعرفها الآخرون على أنها **"العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميّزة للإنترنيت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة"**[1]، ويلاحظ من خلال هذا التعريف أنه قد ركّز على الشركة كونها إطار لإنجاز الأعمال، إذ حصر الإدارة الإلكترونية على نشاط الأعمال ذات طبيعة إلكترونية.

وتعرف أيضاً أنها **"ذلك الإطار الذي يشمل على الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية العمومية أو الإدارة الإلكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة لمؤسّسات ودوائر حكومية"**[2].

ثانيًا: التّعريف الواسع للإدارة الإلكترونية

بينما يعرف الدكتور علاء عبد الرزاق محمد السالمي باعتباره أحد الفقهاء المختصين في مجال الإدارة الإلكترونية الإدارة الإلكترونية بأنها **"إتمام جميع مهام ونشاطات المؤسسة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تحقيق أهداف الإدارة الجديدة التي تتميز بتقليل استخدام الورق، وتبسيط الإجراءات، والقضاء على البيروقراطية والروتين والبطء وإنجاز المهام والمعاملات بسرعة وبدقة"**[3].

في حين يرى البعض الأخر من الفقه الإداري على أنها **"استغلال الإدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتدبير وتحسين وتطوير العمليات الإدارية المختلفة داخل المنضمات أي الإدارات"**[4].

---

[1]– تبون عبد الكريم، "الإدارة الإلكترونية: الأهمية والمتطلبات"، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية**، المجلد 10، العدد 20، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2021، ص392.

[2]– سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، مركز البحوث للإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص21.

[3]– عبد الرزاق سالمي علاء، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص34.

[4]–تبون عبد الكريم، "الإدارة الإلكترونية: الأهمية والمتطلبات"، مرجع سابق، ص393.

إلى جانب هذه التعريفات لابد أيضا التنويه إلى التعريف الذي توصّل إليه الدكتور بدر محمد السيد القزاز من خلال استعراضه مجموعة من البحوث والدراسات المتعلقة بشأنها، حيث يعرّف الإدارة الإلكترونية على أنها **"استخدام تقنية المعلومات في الوزارات والإدارات الحكومية للاتّصال بالمواطنين والشّركات والأجهزة الحكومية المختلفة من خلال شبكة المعلومات أو أيّ طريقة تقنية تمكّنها من الوصول إلى المواطنين وتقديم الخدمة لهم"**[1].

كما أنه لابد أيضًا التّنويه إلى التّعريف الذي توصّل إليه الدكتور بدر محمد السيد القزاز من خلال تناوله مجموعة من البحوث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، حيث يعرّف الإدارة الإلكترونية أنّها **"استخدام تقنية المعلومات في الوزارات والإدارات الحكومية للاتصال بالمواطنين والشركات والأجهزة الحكومية المختلفة من خلال شبكة المعلومات أو أي طريقة تقنية تمكنها من الوصول إلى المواطنين وتقديم الخدمة لهم"**[2].

من خلال التعريفات السّابقة، نستنتج بأن مهام الإدارة الإلكترونية تنحصر في تنظيم مختلف العمليات الإدارية، ذلك باستخدام مختلف الموارد المتاحة بشكل تقني بما فيها الشبكات الإلكترونية، بهدف تحقيق وضمان جودة الخدمات العمومية للمواطنين.

وعليه يمكن الوصول إلى تعريف جامع وشامل وهو أن الإدارة الإلكترونية هي الانتقال من الأعمال الإدارية اليدوية – التقليدية–القائمة على استخدام الأوراق إلى إدارة تقنية دون أوراق، تستخدم فيها الإدارة الوسائل الإلكترونية في مختلف معاملاتها الإدارية، وبالتّالي هي عملية إدارية في المقام الأوّل تشمل التّخطيط والتّنظيم والتّوجيه والرقابة مما يساعد على المرونة والسّرعة في الإجراءات.

[1]– نقلا عن: نبون عبد الكريم، الإدارة الإلكترونية: الأهمية والمتطلبات، مرجع سابق، ص393.

[2]–المرجع نفسه، ص394.

لكن، الشّيء الملاحظ هو أنه رغم حداثة مصطلح الإدارة الإلكترونية وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الإداري المعاصر إلا أنه قُدمت بشأنه العديد من المصطلحات التي ترادفه كمصطلح "الحكومة الإلكترونية"وذلك نظرا لوجود تداخل وترابط مفاهيمي بينهما[1].

وعليه، فمصطلح الإدارة الإلكترونية ما هو إلا النشاط الذي تمارسه الهيئات الإدارية بمختلف الوسائل الإلكترونية بهدف تقديم الخدمات العامة للمواطنين وإشباع حاجاتهم العامة.

ثالثا: خصائص الإدارة الإلكترونية

تتميز الإدارة الإلكترونية بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-**إدارة تقنية:** هدفها القضاء على الهرمية والبيروقراطية في التنظيم وفي تسيير الإجراءات وتكاليف العمل، مع تأكيد رفع الكفاءة في أداء الخدمات والفعالية في التعامل مع المرتفقين، وكذا ضمان المتابعة والمراقبة الإلكترونية لسير الأعمال واستبدال البريد الصّادر والوارد بالبريد الإلكتروني الذي من شأنه أن يوفر الوقت ويحسن أداء الحكومة[2].

2-**إدارة بلا مكان ولا زمان:** إذ تعتمد على الهاتف المحمول والحاسوب والمؤتمرات الإلكترونية والعمل عن بُعد، وإدارة بلا زمان حيث بها أصبح العالم يعمل في الزمن

---

[1]– "الحكومة الإلكترونية" هي النسخة الافتراضية عن الحكومة الكلاسيكية مع فارق بينهما حيث أن الأولى تعيش في الشبكات والأنظمة المعلوماتية والتكنولوجيا وتحاكي الوظائف، أما الثانية فهي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة، وقد عرفت الأمم المتحدة عام 2002 الحكومة الإلكترونية على أنها "استخدام الأنترنيت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين"، بينما عرّفت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية في عام 2003 الحكومة الإلكترونية بأنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصا الأنترنيت للوصول إلى حكومات أفضل". للتفصيل أكثر راجع: القبيلات حمدي، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2014، ص26.

[2]– بن حسين سليمة، "دور الإدارة الإلكترونيةفي تحسين أداء الخدمات الإدارية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد7، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص216.

الحقيقي 24 /24 ساعة في اليوم، كما تعتمد على الوثائق الإلكترونية بدلا الوثائق الورقية حيث يكون التعديل عليها سهلا والسرعة في استرجاعها[1].

فمن من خلال هذه الخصائص، تُقدّم الإدارة الإلكترونية وجهًا مغايرًا لوجه الإدارة التقليدية نظرا لأدائها السّريع، لدرجة أنها أضحت أداة فاعلة وفعّالة بالنسبة للإدارات مطبقة هذه التقنية، حيث تسعى إلى خلق إستراتيجية إلكترونية متنوعة مقسّمة على مراحل حسب الظّروف فمثلا يمكن لها أن تتابع مواقع عملها عبر الشاشات والكمرات الرقمية التي تسليطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية، وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور، لكي تكون أدلة مضمونة وصادقة عن نوعية أداء خدماتها للمواطنين.

الفرع الثاني

تمييز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية

ثمّة اختلاف جوهري بين الإدارة الإلكترونية والإدارة التقليدية وذلك من حيث طبيعة الوسائل ونوعية الوثائق المستخدمة **(أولا)**، ومن حيث سهولة الوصول إلى البيانات **(ثانيا)**.

أولا: تمييز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية من حيث طبيعة الوثائق المستخدمة

تكمن طبيعة الوسائل المستخدمة عند التعامل بين الأطراف في إطار الإدارة الإلكترونية على شبكات الإتصال الإلكتروني أو الاتصالات التكنولوجية، كما تركز في تنفيذ الأعمال والمعاملات على الوثائق الإلكترونية، بينما في إطار الإدارة التقليدية فطبيعة الوسائل المستخدمة تتمثل في المراسلات الورقية والاتصالات المباشرة بين الأطراف[2].

---

[1]– بوشملة كريمة، شرابيط شافية، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص عمل وتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016، ص37.

[2]– الوافي صليحة، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص35.

كما أن الإدارة الإلكترونية تستخدم كثيرا التكنولوجيا لتكون ليتيح لها لتنفيذ كل أعمالها القانونية في حين تعتمد الإدارة التقليدية في تنفيذ أعمالها على إمكانياتها البشرية والمادية.

من خلال هذا التمييز، يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية تحقق مزيدا من الترابط في إنجاز المعاملات والقيام بالوظائف الإدارية، الذي يؤدي إلى خلق المزيد من التشاركية بين مختلف القطاعات الحكومية، وتعزيز العلاقة بين الدولة والمواطن من خلال تقديم خدمات عامة الإلكترونية بشكل سريع ومنتظم.

ثانيًا: تمييز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية من حيث سهولة الوصول إلى البيانات

تتّسم الإدارة الإلكترونية بخاصية المرونة التي تميزها عن غيرها من الإدارات التقليدية، فهي تسهل للمواطنين عملية الوصول إلى البيانات المراد معرفتها أو استعمالها، كما أنها تُسرّع عملية التفاعل بينهم وبين الإدارة من خلال إرسال أو استقبال عدد لا نهائي من الرسائل دون استغراق وقت أو بذل جهد.

كما أنه يتيح لها الانتقال من نُظم المعلومات التقليدية إلى نُظم المعلومات الإدارية الذكية، بمعنى أن الإدارة الإلكترونية بإمكانها استخدام منظومات وتقنيات محسوبة تتضمن القدرة على استنباط المغزى العام من سياق المعلومات المنتجة[1].

ثُمّ إن الإدارة الإلكترونية هي إدارة التعامل مع الزّمن اللامحدود، بينما الإدارة التقليدية هي إدارة التعامل في إطار حدود زمنية محددة مسبقا، إذ يكون الولاء في الإدارة الإلكترونية الرقمية من خلال شبكة الإتصال، بينما الولاء في الإدارة التقليدية من خلال موظفيها.

[1]– نبيح أمينة، غراز الطاهر، " تحديث التعليم الإلكتروني في ظل تطبيق الإدارة الإلكترونية"، **مجلة ريحان للنشر العلمي**، االعدد 23، 2022، ص48.

كما أن الإدارة التقليدية بطيئة جدًا في تعاملها مع المواطنين، إذ تحتاج إلى وقت طويل حتى يتم التفاعل معها بالشّكل المرجوّ من أجل أداء الخدمة المطلوبة، ناهيك عن صعوبة الوصول إليها بسبب التعامل البيروقراطي وكثرة المستندات الورقية.

وعليه نستخلص من خلال تمييز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية أن التنظيم الإلكتروني هو الإطار الفضفاض لتوزيع واسع للسلطة والمهام والعلاقات الشبكية الأفقية التي تحقق التنسيق والتكامل وتحسين جودة الخدمة العمومية[1].

المطلب الثاني

أسباب العمل بالإدارة الإلكترونية

أثّرت التقنيات الهائلة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على كل ميادين الحياة، مما فرض تغير العمل على مستوى الإدارة التقليدية وتحولها إلى النّمط الإلكتروني وذلك لأسباب سياسية **(الفرع الأول)**، وتكنولوجية **(الفرع الثاني)**واقتصادية **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

الأسباب السياسية للتعامل بالإدارة الإلكترونية

تعتبر الأسباب السياسية من بين الأسباب التي أدّت إلى العمل بأسلوب الإدارة الإلكترونية، وهو ما يظهر من خلال تنافس العديد من السياسيين حول كسب رضا الجمهور، بحيث تقدم خدمات أسهل لاسيما في المجتمعات المتقدمة، كما تظهر كذلك من خلال دعم البنك الدولي لمشاريع الإدارة الإلكترونية في الدول النامية[2]، مع ظهور العولمة في العديد من الدول، وباختصار دفعت موجة التغيير في مجال تقديم وإيصال المعلومات جميع الحكومات للتحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية.

---

[1]– بوزكي جيلالي، طيباوي أحمد، "أثر تطبيق مبادئ الإدارة الإلكترونية على الوظائف الإدارية للمؤسسات"، **مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة**، المجلد 2، العدد 1، 2019، ص49.

[2]– مرزوقي وسيلة، "التحول نحو الإدارة الإلكترونية كأسلوب للتسيير الإداري"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 4، العدد 1، 2017، ص113.

الفرع الثاني

الأسباب التكنولوجية للتّعامل بالإدارة الإلكترونية

يعدّ التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية وجهًا جديدًا للتّفاعل الإداري، إذ أدّى ظهور الأنترنيت والتفاعل الآلي في بعض الإدارات العمومية إلى تبني نظام الإدارة الإلكترونية، إذ تعتبر الإدارة الإلكترونية نتاج تطور للتبادل الإلكتروني للبيانات الذي بدأ في الدول المتقدمة ثم انتشرت لدى بقية دول العالم ليتوسع مع تطور شبكة الأنترنيت[1].

وعليه تعتبر الإدارة الإلكترونية امتداد للتطور التقني في الإدارة، إذ حلت الآلات محل موظفي الإدارة والرقابة، مما يعني أن ظهور شبكة الأنترنيت في العديد من الدول هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى تبني أسلوب الإدارة الإلكترونية من خلال ظهور مستويات عالية من تشفير البيانات،لدرجة أصبحت الثقة بالشبكة وأمنها أمر ممكن بالتالي ظهرت ابتكارات عديدة تقنية منها التوقيع الإلكتروني.

الفرع الثالث

الأسباب الاقتصادية للتّعامل بالإدارة الإلكترونية

يرجع ظهور نظام الإدارة الإلكترونية أو العمل بأسلوب الإدارة الإلكترونية إلى وفرة التكنولوجيا الحديثة، وانخفاض تكاليفها وأهميتها[2]، بمعنى التحول للإدارة الإلكترونية ليس دربا من الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ذلك أن فكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات تعد أحد معدات نجاح أي مؤسسة أو إدارة عمومية.

من جهة تسعى الإدارة إلى كسب الوقت وسباق السرعة، إذ تجد نفسها أمام ضرورة الاستفادة من التطبيقات التقنية من خلال التخلي عن المعاملات اليدوية والورقية والانطلاق إلى آفاق الإبداع التقني مع خفض من مستوى التكاليف.

---

[1]– بن حسين سليمة، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات الإدارية"، مرجع سابق، ص209.

[2]– مرزوقي وسيلة، التحول نحو الإدارة الإلكترونية كأسلوب للتسيير الإداري، مرجع سابق، ص114.

ومن جهة أخرى، تهدف إلى كسب ثقة المواطنين وتحسين علاقتها معهم من خلال تحسن جودة خدماتها والتقليل من شكاويهم وتذمرهم.

كما أن تزايد الضغوط على الإدارة التقليدية بفعل المتغيرات الخارجية والمتطورات الحاصلة جعلت بيئة العمل فيها عديمة الاستقرار مما يتطلب عليها التطور، كحصول المنافسة الشديدة في القطاع الخاص، تغير رغبات العملاء أو الموظفين في الإدارات وكذا المستفيدين، وكذلك التنوع الصناعي وتعدد المنتجات مع عولمة الاقتصاد من خلال منظمة التجارة العالمية، وإدخال التقنيات الحديثة التي أدت بالتغيرات في التشريعات والقوانين.

أما بالنسبة للبيئة الداخلية أو الأسباب الداخلية فيمكن ترجمتها في ازدياد معارف وثقافة الموظفين بالإدارات العمومية، وكذا تغيير النظرة التي قادت إلى أساليب الإدارة الحديثة مثل إدارة الجودة الشاملة وإدارة المعرفة.

المطلب الثالث

وظائف الإدارة الإلكترونية

تشمل الإدارة الإلكترونية على مجموعة من الوظائف ذات قيمة عالية وأساسية، بحيث أنها تمثل مرتكزات هامة في الإصلاح الإداري والتغير الجذري على مستوى الإدارة العامة، والتي يمكن تلخيصها في وظيفة التخطيط الإلكتروني **(الفرع الأول)**، مع مراعاة التنظيم والتنفيذ الإلكتروني **(الفرع الثاني)**، ومحاولة اكتشاف الانحرافات عن الخطط والأهداف عن طريق الرقابة والقيادة الإلكترونية **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأوّل

التّخطيط الإلكتروني

تعتبر الإدارة الإلكترونية نمط جديد من أنماط الإدارة الحديثة، فهي تترك آثار هامة على كافة المجالات بهدف الوصول إلى الأهداف المطلوبة أهمها التخطيط الإلكتروني.

التخطيط الإلكتروني عملية ديناميكية تجاه الأهداف الواسعة والمرنة والقابلة للتجديد والتطور المستمر، وهو بذلك يختلف عن التخطيط التقليدي الذي يحدد الأهداف من أجل تنفيذها في السنوات القادمة[1].

ويعرف كذلك على أنه "**عملية ذكية وتصرّف ذهني لعمل الأشياء بطريقة منظّمة للتفكير قبل العمل، والعمل في ضوء الحقائق بدلا من التخمين، وفيه يحدد ما يجب عمله**"[2].

تكون وظيفة التخطيط في ظلّ الإدارة الإلكترونية بمساهمة جميع العاملين بالتخطيط الإلكتروني مع كل فكرة تنشأ في كل موقع، وفي كل وقت لكي تتحول إلى فرصة عمل، لهذا نجد أنه يمتاز بالمرونة والاستجابة للتغيرات السّريعة في البيئة ومشاركة الزبائن في التخطيط.

كما أنه يعمل على تبسيط الإجراءات، واستخدام نُظم جديدة للمعرفة، ممّا يساعد على تحسين العمليات والتنبّؤ والرّفع من الكفاءة والزيادة من فعالية صُنع واتّخاذ القرارات، كما أنه عملية ديناميكية تُجاه الأهداف الواسعة والقصيرة المدى مع قابلية التجديد والتطوير.

بالإضافة إلى أنه عملية مستمرة بفضل المعلومات الرقمية دائمة التفوق مع القدرة على تجاوز فكرة تقسيم العمل التقليدي بين أعمال الإدارة وأعمال التنفيذ، وهو ما يُظهر الإختلاف بين التخطيط التقليدي في ظل الإدارة التقليدية والتخطيط الإلكتروني من خلال الانتقال من نُظم المعلومات الإدارية التقليدية إلى نُظم المعلومات الإدارية الذّكية.

هذا، إلى جانب كون فكرة تقسيم العمل الإداري التقليدي بين إدارة تخطط وعمال ينفذون قد تمّ تجاوزها في ظل الإدارة الإلكترونية، فجميع العاملين يعملون عند الخط

[1]– ساسي مريم، الإدارة الإلكترونية، دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون العام، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016، ص21.

[2]– الوافي صليحة، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري، مرجع سابق، ص54.

الأمامي أي عند سطح المكتب، وبإمكانهم جميعهم المساهمة في التخطيط الإلكتروني مع كل فكرة وفي كل موقع لتتحول إلى فرصة عمل.

وما يستخلص من خلال هذه التعريفات أن التخطيط هو تنظيم نشاط المؤسسة وفقا لمخطط، وهو بذلك إجراء إداري لتحقيق أهداف محددة مسبقًا وذلك بتوفير مختلف الوسائل والإمكانيات الضرورية.

الفرع الثاني

التّنظيم والتّنفيذ الإلكتروني

تعتبر الإدارة الإلكترونية منظومة تنظيمية ووظيفية مرنة ومفتوحة، تتبادل تأثيراتها مع البيئة الداخلية والخارجية، وبالتالي تعتبر خزينة متكاملة من العمليات المترابطة للتنظيم الإلكتروني **(أولا)**، والتنفيذ الإلكتروني **(ثانيا)**.

أوّلًا: التّنظيم الإلكتروني

يُعرف التنظيم الإلكتروني على أنه الإطار الفضفاض لتوزيع واسع للسلطات والمهام والعلاقات الشبكية الأفقية التي تحقق التنسيق الآلي في كل مكان من أجل إنجاز الهدف المشترك لأطراف التنظيم، ويمكن أن تحدد التغيرات العميقة[1].

كما يعرف كذلك بأنه وظيفة إدارية مكملة لوظيفة التخطيط، إذ يحوله إلى واقع قابل للتنفيذ، ونتيجة التطورات الحاصلة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات أصبحت عملية التنظيم تتم بشكل أكثر كفاءة وفعالية زهو ما يعرف حاليا يعرف بـ "التنظيم الإلكتروني"[2].

وعليه، يساهم أسلوب الإدارة الإلكترونية في عملية التنظيم، فبه يمكن الاتصال والتعاون بين مختلف المواطنين، كما يسمح باستخدام عمال ذوي تخصّصات ومهارات عالية، بما فيهم العاملين عن بُعد باستعمال الحاسوب.

---

[1]– زرزار العياشي، "الإدارة الإلكترونية فلسفة جديدة في إدارة المنظمات الحديثة"، **ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير**، العدد 5، 2016، ص201.

[2]– ساسي مريم، الإدارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص24.

وعليه فإن مكونات التنظيم حدث فيها انتقال من النموذج التقليدي إلى النموذج الإلكتروني باعتباره هيكل تنظيمي جديد، هدفه الانتقال من سلسلة الأوامر الإدارية الخطية إلى الوحدات المستقلة، ومن التنظيم الإداري الذي يبرز دور الرئيس المباشر إلى التنظيم المتعدد الرؤساء المباشرين، ومن مركزية السلطة إلى تعدد مراكز السلطة.

ثانيا: التّنفيذ الإلكتروني

إلى جانب وظيفة التنظيم تشمل كذلك الإدارة الإلكترونية على وظيفة أخرى تتمثل في وظيفة التنفيذ التي ترتبط مع التنظيم، حيث تيسر عملية التنفيذ الإلكتروني إلى ما سيتم تأديته من أعمال ومهام ثم التخطيط لها مسبقا بالإضافة إلى تنظيم تنفيذها وفقا أسس عملية تؤكد الدقة والوضوح في تطبيق ما تم التخطيط له[1].

وهذه الوظيفة أساسا هي التي تُظهر الإختلاف الموجود بين التنفيذ الإلكتروني في إطار الإدارة الإلكترونية والجوانب التقليدية في التنفيذ ضمن الإدارة التقليدية، فأي خلل في التنفيذ تتم معرفته بصورة مباشرة وليس بعد انتهاء عملية التنفيذ.

كما أن متابعة وظيفة التنفيذ الإلكترونية في ظل تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية تكون بشكل مباشر وفوري بعكس متابعة وظيفة التنفيذ التقليدية في ظل الإدارة التقليدية التي تتميز بالبطء والبعد.

الفرع الثالث

الرقابة والقيادة الإلكترونية

أدّى التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية الانتقال من نظام الرقابة الإدارية التقليدية إلى نظام الرقابة الإلكترونية **(أولا)** وظيفة القيادة الإلكترونية **(ثانيا)**.

[1]– ساسي مريم، الإدارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص24.

أولا: الرقابة الإلكترونية

تقوم وظيفة الرقابة الإدارية الإلكترونية بالرقابة الآلية من خلال شبكة الأنترنيت، مما يؤدي إلى تقليص الوقت المستغرق والاستمرار ومن ثمّة كشف الأخطاء والأعمال غير المشروعة أو غير المرغوب فيها[1].

فبالتالي كل العمليات التي تسجل عند التنفيذ تكون لدى المدير والمسؤول في الوقت ذاته، وهذا ما يمكن من معرفة كامل التغيرات، والاطلاع على كافة اتجاهات النشاط خارج السيطرة ليتسنى له اتخاذ إجراءات للتصحيح، لهذا فإن وظيفة المراقبة الإلكترونية تساعد في معالجة الانحرافات واتخاذ كل التدابير لمواجهتها، كون كلا من الرئيس والمرؤوس يمكنهم تبادل المعلومات والمشاركة في المسؤولية والاستجابة المباشرة، وهذا ما يفسّر الإتجاه المتزايد نحو التأكيد على الثقة الإلكترونية والولاء الإلكتروني سواء بين الموظفين والإدارة أو بين المواطنين والإدارة، مما يمكن القول أن الرقابة الإلكترونية هي أكثر اقترابا من الرقابة المبنية على الثقة.

ثانيًا: القيادة الإلكترونية

أحدثت ثورة التكنولوجيا نقلة نوعية في بيئة الأعمال الإدارية، مما استدعى وجود قيادات إلكترونية تسعى إلى تفعيل دور الأهداف الديناميكية والعمل على تحقيقها، بالإضافة إلى ضرورة اعتماد على قيادات قادرة على التعامل الفعّال بطريقة إلكترونية مع الأفراد المتعاملين مع الإدارة[2].

كما يجب أن تتوفر في القيادة الإلكترونية المعارف التقنية مثل تقنية المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الإتصال الإلكترونية.

---

[1]– عبد الله محمد الألمعي، الحماية الجنائية للإدارة الإلكترونية، دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص فقه مقارن، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2010، ص68.

[2]–وعدود نور الدين، دور الرقمنة في تجويد الخدمات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2020، ص 20.

وتكمن مهام القائد الإلكتروني في إسناد القيادة الإلكترونية في إدارة أعمال الإدارة العامة إلى استخدام تقنية الأنترنيت والمعلومات، وكذا امتلاك كامل البرامج والخطط المعاجلة السريعة التنفيذ مما يؤهله إلى اكتشاف المتغيرات.

ويمكن تقسيم القيادة الإلكترونية إلى ثلاثة أنواع متمثلة في:

أ-القيادة التقنية العملية: ترتكز على استخدام التكنولوجيا، وتتسم بزيادة توفير المعلومات وتحسين جودتها إضافة إلى سرعة الحصول عليها[1].

ب-القيادة البشرية الناعمة: تكمن في ضرورة وجود قائد يمتاز بالحرفية والمعرفة وحسن التعامل مع الزبائن.

ج-القيادة الذاتية: هي جملة من المواصفات التي يتصف بها القائد ضمن إدارة الأعمال عبر الأنترنيت[2].

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية تعتمد أو تركز في بنائها وعملها على الشبكات الثلاث المذكورة سابقا والتي لابد من تواجدها في كل إدارة إلكترونية، كما أنها تتّسم بمجموعة من الوظائف التي تتماشى مع متغيرات البيئة الخارجية، فضلاً عن كونها تعود بفائدة كبيرة على مستوى الإدارات من خلال تغيير طرق تفكيرها للوصول إلى ثقافة عالية وتكنولوجيا متطورة، وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين ذات جودة عالية.

[1]- بولحية شهرزاد، الإدارة الإلكترونية ووسائلها القانونية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2018، ص56.

[2]- المرجع نفسه، ص58.

المبحث الثاني

مقوّمات الإدارة الإلكترونية

تمثل الإدارة الإلكترونية تحولاً هامًا في المفاهيم والأساليب والهياكل الإدارية التقليدية، فهي نظام متكامل من التقنيات والمعلومات، لذلك يستدعي هذا التحول مجموعة من المقومات أو المتطلبات لابد أن تتوفر في الإدارة الإلكترونية والتي تظهر في المتطلبات التشريعية والسياسية **(المطلب الأول)**، ومتطلبات بشرية وتقنية **(المطلب الثاني)**، وأخيرا متطلبات مالية وإدارية **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأوّل

متطلّبات قانونية وسياسية

في إطار العمل وتكريس العمل بالإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارات العامة لابد من وجود نصوص قانونية تسهل العمل بها وتضفي عليها المشروعية والمصادقة **(الفرع الأول)**، مع توفر الإدارة السياسية التي تقوم على تهيئة البيئة اللازمة للعمل بها **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأوّل

متطلّبات قانونية

يحتاج تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى أية إدارة عمومية إلى تشريعات خاصة تكرسها وتنظمها، ونظرا لحداثة العمل بنظام الإدارة الإلكترونية يمكن الاستشهاد بتشريعات الدول السّباقة في هذا المجال، ومع وضع ظروف كل دولة في الحُسبان، كما ينبغي الأخذ بعين الإعتبار القانون الذي أصدرته الأمم المتحدة بشأن الحكومة الإلكترونية واتخذته بعض الدول نموذجًا لقوانينها،وذلك على باعتبار أن تحول الإدارة التقليدية إلى إدارة إلكترونية أصبح أمرا ضروريا وملحا وليس اختياريا[1].

[1]– القبيلات حمدي، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، مرجع سابق، ص90.

وقد تأثّر المشرّع الجزائري بدوره بنظام الإدارة الإلكترونية حيث كرّس العديد من النصوص القانونية التي تندرج ضمن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية **(أولاً)** كما اعتمدها كآلية للإتمان والثقة في بعض المعاملات **(ثانيًا)**.

أولا: بعض النصوص القانونية التي تكرس العمل بالإدارة الإلكترونية

ضمن النصوص التنظيمية التي تؤسّس فكرة العمل بالإدارة الإلكترونية نذكر ما يلي:

1-المرسوم التنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 25 أوت 1998، يضبط شروط وكيفيات ممارسة خدمات الأنترنيت، وقد عدل هذا المرسوم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 باحتكار الدولة لقطاع الأنترنيت، مما سمح بظهور مزودين جدد عموميين وخواص[1].

2-المرسوم التنفيذي رقم 2000-307، يحدد شروط ومعايير تنظيم الأنترنيت والاستفادة منها، وحقوق والتزامات مقدمي الخدمة والإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة وحالات سحبها، كما أشار إلى ضرورة تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الأنترنيت.

3-المرسوم رقم 2000-03، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالانترنيت والمواصلات السلكية واللاسلكية، والذي يكرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي ومتعامل الاتصالات حيث نصت المادة الأولى منه على **"يحدد هذا القانون القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، لاسيما تطوير وتقديم خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ذات توعية في ظروف موضوعية وشفافية وبدون تمييز في مناخ تنافسي مع ضمان المصلحة العامة"**[2].

---

[1]-المرسوم التنفيذي رقم 98-275، المؤرخ في 25 أوت 1998، المتضمن شروط وكيفيات إقامة خدمات الأنترنيت واستغلالها، المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-307، المؤرخ في 14 أكتوبر 2000، ج ر عدد (60)، الصّادرة بتاريخ 15 أكتوبر 2000.

[2]-أنظر: المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 2000-03، المؤرخ في 05 أوت 2000، المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ج ر عدد (48)، الصّادرة بتاريخ 06 أوت 2000.

ثانيا: ضرورة وجود الثّقة الرقميّة للمتعاملين مع الإدارة الالكترونية

تعرف بأنها تلك البيئة المعلوماتية التي تتميز بخصائص غير مألوفة في البيئة الورقية، ولقد عمل المشرّع الجزائري على تكريسها بعدة قوانين أهمها[1].

- **الإعتراف بحجية الكتابة الإلكترونية**:وذلك من خلال القانون رقم 05-10 الصادر بتاريخ 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للقانون المدني، حيث تبنى من خلاله المشرع الإثبات بالنظام الإلكتروني،بمعنى أصبحت للكتابة الإلكترونية مكانة ضمن قواعد الإثبات وهو ما يظهر من خلال المادة 323 مكرر 1 منه التي نصت على أنه " **يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني على الورق بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها**"[2].

- **الإعتراف بالتّصديق الإلكتروني:** حدد المشرّع نشاط مقدمي خدمات التصديق بموجب المواد 4 و5 و6 و7 من القانون رقم 15-03 المتضمن عصرنة العدالة حيث تنص المادة (4) منه على أنه " **يمكن أن تمهر الوثائق والمحررات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية، بتوقيع إلكتروني تكون صلته بالمحرر الأصلي مضمون بواسطة وسيلة تحقق موثوقة**"[3].

- **رقمنة قطاع العدالة:** من خلال إنجاز أرضية الأنترنيت، وإنشاء موقع إلكتروني لوزارة العدل وبوابة القانون، وكذا المركز الوطني للسوابق العدلية الذي تم استلامه في 06 فيفري2004.

---

[1]- حاج السعيد عبد الله، " تعميم النظام الإداري الإلكتروني في الجزائر"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، العدد 8،2019،ص121.

[2]- الأمر رقم 75-58، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، معدل ومتمم بموجب القانون رقم 05-10 مؤرخ في 20 جوان 2005، ج ر عدد (44)، الصّادرة بتاريخ 26 جوان 2005.

[3]- القانون رقم 15-03، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتضمن عصرنة العدالة، ج ر عدد (6)، الصّادرة بتاريخ 10 فيفري 2015.

- **رقمنة قطاع البنوك:** من خلال الاعتماد على بطاقات الإنتان كوسيلة آمنة ومعتمدة للدفع.

- **رقمنة قطاع الضّرائب:** باعتباره طرف معني في القطاع المالي، وقطاع الداخلية والجماعات المحلية، إذ أصبح بإمكان المواطنين استخراج جميع الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية من أقرب بلدية ممكنة بغضّ النّظر عن بلدية مقر الولادة، زيادة على ذلك جوازات السفر وبطاقات التعريف البيومترية.

ولا يقتصر أسلوب الإدارة الإلكترونية فقط على هذه القطاعات، بل امتد إلى إنشاء أنظمة تسيير ومتابعات منها نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية، نظام تسيير ومتابعة المساجين[1].

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن أسلوب الإدارة الإلكترونية يقدم تحديات جديدة للجهات التشريعية التي ينبغي عليها أن تتمتع بالمرونة والقدرة على تطوير قوانينها لتتماشى مع متطلبات الإدارة الإلكترونية.

ذلك أن الولوج إلى النمط الرقمي وإدارة التعامل على المستوى الإداري الحكومي يتطلب وجود أطر قانونية تسهّل تطبيق الإدارة الإلكترونية، وتجعل منها مشروعا يقره المجتمع ويلتزم بمقتضياته، كما يستدعي وجود توجه عام يُحفّز جميع الفئات للانخراط في هذا النّسق الرقمي[2].

استنادًا لما سبق قوله، يشترط للانتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية وجود متطلبات قانونية تتجسد في شكل نصوص تشريعية جديدة تنظم أداء الإدارة الإلكترونية بمختلف مجالاتها مع تبني النمط الرقمي لإنجاز المعاملات اليومية، على أن تقوم هذه التشريعات على تسهيل عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية، وتضفي عليها المصداقية وكافة

---

[1]- بوعبد الله رابحي، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية (التجربة الجزائرية نموذجا)"، **مجلة شعاع الدراسات الإقتصادية**، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2020، ص199.

[2]- عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، مرجع سابق، ص85.

النتائج القانونية المترتبة عليها، وذلك مع توفر الأمن الإلكتروني والسريّة الإلكترونية على مستوى عالٍ لحماية المعلومات الوطنية والشخصية وصون الأرشيف الإلكتروني من أيّ عبثٍ، مع الحرص والتركيز على هذه الأخيرة لما لها من أهمية في الإدارة الإلكترونية[1].

الفرع الثاني

متطلبات سياسية

يقصد بها ضرورة وجود إرادة سياسية من طرف القيادة السياسية تدعم الهياكل الإدارية لإدخال تعديلات وتغيرات جوهرية على أساليب الإدارة التقليدية، وذلك من خلال توفير المال والجهود والوقت والمتابعة المستمرة[2]، بينما انعدام الإرادة السياسية يؤدي ببقاء فكرة الإدارة الإلكترونية مجرد حبر على ورق[3].

ويتطلب تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية تغييرا في الأوضاع القائمة في الدول سواء في هياكلها وفي علاقتها مع الخارج، وبتعبير آخر يقتضي هذا الأسلوب الحديث توفر الإرادة السياسية من خلال تشكيل لجنة محددة تتولى تطبيق هذا المشروع وتعمل على تهيئة البيئة اللازمة والمناسبة للعمل به، والذي تتولى الإشراف على التطبيق وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.

كما تقوم أيضا على توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث والتركيز على هذه النقطة لما لها من أهمية وخطورة على الأمن القومي والشخصي للدولة والأفراد.

---

[1]– قداء حامد، الإدارة الإلكترونية الأنس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار المكتبة الكبرى للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص226.

[2]– رابحي لخضر، "الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، العدد 3، 2016، ص246.

[3]– بولحية شهرزاد، الإدارة الإلكترونية ووسائلها القانونية، مرجع سابق، ص47.

وعليه نستخلص بأن تطبيق الإدارة الإلكترونية يقتضي توعية المجتمع بأهميته، وضمان الحد الأدنى من المعرفة لكيفية استخدام الأدوات التي تمكنهم من الحصول على خدماتهم من الإدارات العمومية.

وعليه فإن الترويج لاستخدام أسلوب الإدارة الإلكترونية وإبراز محاسنها بمشاركة جميع المواطنين بات أمرا ضروريا، وذلك من خلال إجراء ندوات وانعقاد مؤتمرات واستضافة المسؤولين والوزراء والموظفين في حلقات نقاش حوله.

المطلب الثاني

متطلبات بشرية وتقنية

يعتبر العنصر البشري أهم مورد يمكن استثماره لتحقيق أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارات العامة **(الفرع الأول)**، مع ضرورة توفر مجموعة من الأجهزة العناصر المادية التي تندرج ضمن المتطلبات ذات الطبيعة التقنية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

متطلبات بشرية

يتطلب تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية مجموعة من المتطلبات البشرية التي تعتبر أصل ثابت من أصول المنظمة لابد على الإدارة الاهتمام به.

يصطلح على العنصر البشري تسمية الكادر البشري، الذي يجب أن يكون مؤهلا ومقبولا فنيا من خلال الدورات التدريبية التي يتلقاها، وعلى اطلاع دائم على مجاله، حتى يصبح قادرا على استخدام تقنية الإدارة الإلكترونية والتعامل معها واستغلال إمكانياتها وخدماتها لمصلحة مؤسسته وبيئته[1].

وباعتبار برامج الإدارة الإلكترونية جديدة على الموظف، فإنه حتما يحتاج إلى خبرات ومهارات غير متوفرة في الأجهزة الإدارية التقليدية، مما يقتضي ضرورة إحداث تغيير

[1]– تبون عبد الكريم، الإدارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص397.

تركيبة العمل داخل الجهاز الإداري، من هنا يظهر دورهالمغير في استخدام الكمبيوتر والانترنيت، وبالتالي يتراجع دور الموظف التقليدي باعتبار أن هناك وظائف جديدة تظهر ولم تكن معروفة مسبقا في إطار الإدارة التقليدي.

ومن هنا يظهر دور القيادة كعنصر أساسي لتحويل الإدارة التقليدية إلى إدارة إلكترونية، مع التمكن من تغيير نمط تقديم الخدمات لتتحقق جودة الخدمة العمومية[1].

بالتالي فإن الكوادر البشرية أو مكون التنمية البشرية وكفاءة العنصر البشري يلعب دورا في نجاح البرنامج، وهذا ما يؤكد أن تطبيق الإدارة الإلكترونية يقتضي وجود تغيرات جديدة وجذرية في نوعية العناصر البشرية، وهذا يعني ضرورة إعادة النظر في نظام التعليم وتدريب الموظفين العاملين في كامل الإدارات العمومية وذلك لمواكبة متطلبات التحول الجديد، المتمثلة في الخطط، البرامج والأساليب والمصادر التعليمية والتدريبية.

وما يستخلص من خلال ما سبق أن العنصر البشري ذو أهمية بالغة في تطبيق الإدارة الإلكترونية، إذ يعتبر المنشأ للإدارة الإلكترونية، لذلك فإن الإدارة الإلكترونية من وإلى العنصر البشري يمثل البنية التحتية البشرية للأعمال الإلكترونية في مجموعة الملكيات العلمية والفنية[2].

الفرع الثاني

متطلبات تقنية

يحتاج تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية إلى أجهزة علمية متطورة للتمكن من إنجاز الأعمال وتبادل المعلومات، والحصول على خدمات باستعمال شبكات الأنترنيت، لذلك

---

[1]– يقصد بـ "**الخدمة العمومية**" كل الحاجات الضرورية لحفظ كرامة الإنسان وتأمين رفاهيته، والتي يجب على الدولة توفيرها للمواطنين. لتفصيل أكثر راجع: رحاوي عبد الكريم، قاسي خديجة، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة العمومية"، **مجلة المؤتمر للدراسات الإقتصادية**، المجلد 1، العدد 3، 2017، ص120.

[2]– عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في علم الاجتماع، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص74.

تعتبر كل من الحواسب وملحقاتها (**أوّلاً**) وكذا الشبكات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والبرامج البنية التقنية لنظام الإدارة الإلكترونية(**ثانيًا**).

أولاً: الحواسب وملحقاتها

تشمل كل من شبكات الحاسوب الآلي المترابطة، التي تعتمد على التواصل بين عدد من الحواسيب ومن بين أنواعها:

-**الشبكة الداخلية:** إذ ترتبط بين عدد من أجهزة الحاسوب الآلي.

-**الشبكة الخارجية:** هي شبكة مكونة من مجموعة شبكة الأنترنيت تربط مع بعضها البعض[1].

-**الشبكة العالمية:** وسيلة اتصال الشبكات الحاسوبية تصل ما بين حواسيب حول العالم ببروتوكول موحد وهو الأنترنيت[2].

ثانيا: البرامج

يعرفه جانب من الفقه بأنه " برامج الشق الذهني من نظم وشبكات الحاسوب، وهي تتوزع على فئتين رئيسيتين هما برامج النظام وبرامج التطبيقات"[3].

ما نستخلص من خلال المتطلبات البشرية والتقنية أنها مرتبطة ببعضها البعض، إذ يستدعي تطبيق الإدارة الإلكترونية أو السير نحو هذا الأسلوب توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية، والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها، والمتمثلة في أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الإتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة

---

[1]– يقصد بـ "**البنية التقنية**" مجموعة الوسائل والقدرات يتم تنسيقها عادة بواسطة منظمة مركزية للمعلومات. راجع بخصوص ذلك: بولحية شهرزاد، الإدارة الإلكترونية ووسائلها القانونية، مرجع سابق، ص48.

[2]– القبيلات حمدي، قانون الإدارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص29.

[3]– تبون عبد الكريم، الإدارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص399.

تسمح لمعظم الناس الحصول عليها، مع توفر كذلك الكوادر البشرية سواء الموظفين العاملين في الإدارات العمومية أو المواطنين ذلك عن طريق المشاركة والتفاعل.

المطلب الثالث

متطلبات مالية وإدارية

لتجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية على مستوى كل إدارة عمومية أو مرفق عمومي لابد من رصد التكلفة المالية اللازمة لاستمرارها وتطويرها **(الفرع الأول)**، أما لتطبيقها على أرض الواقع فهو إجراء مرجعية شاملة لآلية عمل المنظمات الإدارية التقليدية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

متطلبات مالية

تتطلب الإدارة الإلكترونية مقدار معين من التمويل، بحيث يمكن للتمويل من إجراء صيانة دورية والحفاظ على مستوى عالٍ من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطوير يحصل في إطار التكنولوجيا والإدارة الإلكترونية[1].

بمعنى آخر لتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية لابد من أموال تضمن استمرارية العمل بها والنجاح فيها وبلوغ الأهداف المنشودة منها ألا وهي تحسين جودة الخدمة العمومية للمواطنين، ذلك أن تحقيق البنية التقنية وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة والبرامج الإلكترونية والبرامج التدريبية والتأهيلية يقتضي وجود تكلفة مالية عالية، لهذا لابد من توفير التمويل الكافي.

لهذا، هناك من يعتبر المورد المالي عنصرا مهما لتطبيق مثل هذه العملية حيث تسمح الموارد المالية بتوفير أنظمة التصويت الإلكتروني، وكذلك جلب التكنولوجيا اللازمة لإنجاح العملية وتحسين الخدمات العمومية[1].

[1]– مثقال عيسى مقطش، "الإدارة الإلكترونية والتحديات"، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، العدد 4، 2013، ص42.

وعلى هذا الأساس، لابد والعمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ومستوعبة لضرورة التحول إلى إدارة إلكترونية مع الإستعانة بوسائل الإعلام وجمعيات المجتمع المدني وتوفير المخصصات المالية الكافية لتغطية الإنفاق على المشاريع الإدارية الإلكترونية.

إلى جانب توفر القدرة الفنية لتنفيذ عملية التحول، نرى أنه لابد من وجود مجموعة من الضوابط القائمة والخاصة بالمتطلبات المالية والاقتصادية كالبرنامج الزمني المحدد لمراجعة احتياجات الجهاز من المتطلبات الاقتصادية والتغيرات التي يجب إحداثها مع اختيار التكنولوجيا ذات العلاقة بهذه الاحتياجات على معايير محددة تأخذ في الإعتبار التطورات التكنولوجية الحديثة، والقدرة على توفير قاعدة بيانات متكاملة وموحدة ومرتبطة لكافة أشرطة الحكومة ومعلومات متكاملة عن المتعاملين[2].

الفرع الثاني

متطلبات إدارية

يتطلب تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية متطلبات إدارية تتجسد في وضع إستراتيجية وخطط التأسيس وكذلك قيادة الدعم الإداري**(أوّلاً)** تطوير نُظم التعليم التقليدية **(ثانيًا)**.

أولا: وضع إستراتيجية وخطط التأسيس وكذلك قيادة الدّعم الإداري

يستلزم للانتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية رؤية واضحة على المدى الطويل قصد الحصول على المعلومات، ذلك بصياغة مختلف الأهداف الإستراتيجية بكل وضوح ودقة مع الاقتصاد في الوقت، هذا من جهة.

---

[1]– خنافيق محمد، معيزي قويدر، "التصويت الإلكتروني كنموذج مقترح لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد 13، 2018، ص59.

[2]– عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، مرجع سابق، ص81.

ومن جهة أخرى، لنجاح أسلوب الإدارة الإلكترونية في مختلف المؤسسات لابد من ضرورة وجود الدّعم من طرف الإدارات العليا باعتبارها قيادة إدارية قوية تساعد في تجاوز العقبات[1].

ثانيًا: تطوير نُظم التعليم التقليدية

وذلك من خلال إدراج تقنية العمل الإلكتروني وتطبيقاتها وعقد دورات تدريبية للموظفين لمواكبة التحول نحو أسلوب الإدارة الإلكترونية[2].

يستخلص أنه لنجاح أسلوب الإدارة الإلكترونية يقتضي تثقيف الموظفين العاملين في الإدارة على أساليب العمل الجديدة مع مراعاة خاصية الثقافة التنظيمية، كما يستلزم أيضا الاهتمام بالتفكير الإبتكار للموظفين ليكون لهم رغبة في الإنجاز والسّعي وتحمل المخاطر وخاصة الإبتكار.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية تمثل تحولا شاملا سواء في أساليب الإجراءات، أو في الهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، إذ لا يمكن الأخذ بها أو تطبيقها دون توفر جملة من المتطلبات أو المقومات سواء بشرية، أو تقنية، أو إدارية أو حتى سياسية.

---

[1]– بداوي سميرة، نعموني سمير، "تطبيقات ومتطلبات الإدارة الإلكترونية في العمليات الإدارية"، **مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية**، العدد 9، الجزء الثاني، جامعة البليدة 2، د.س.ن، ص17.

[2]– المرجع نفسه، ص18.

الفصل الثّاني

أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على حُسن سيّر المرافق العامّة

إن التحوّل من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية إنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ذلك أن الأسلوب التقليدي للإدارة من خلال تنفيذ المعاملات يتطلب وجود مستودعا كبيرا لحفظها سواء في ملفات، مجلدات أو مكاتب، وهذا عكس الإدارة الإلكترونية التي أصبحت فيها المعلومة إحدى محددات النجاح لأي مؤسسة، لهذا فإن مشروع التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية يقتضي وجود إستراتيجية لتطبيق هذا الأسلوب وكذا التطرق لبعض تطبيقاتها **(المبحث الأول)**، إلا أن تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية وتحقيقها على أرض الواقع يمكن أن تعتريها جملة من الصعوبات التي تعيق تطبيقها بشكل سليم وكامل**(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

إستراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية في تسيير المرافق العامة

إن البدء بتطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية يقتضي تحديد الأسس والمعايير التي يجب على أساسها تحديد أولوية المشاريع والخدمات المقدمة عبر شبكة الأنترنيت، ذلك أن تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيقها على أرض الواقع لا يتم دفعة واحدة، إنما بعدة استراتيجيات **(المطلب الأول)**، وفي إطار تطبيق برنامج الإدارة الإلكترونية بادرت الجزائر باستخدام هذا الأسلوب وتطبيقه في مختلف المجالات **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

خطوات تطبيق الإدارة الإلكترونية

تتعدد خطوات ومراحل تنفيذ وتطبيق برنامج الإدارة الإلكترونية، حيث تبدأ بمرحلة إعداد دراسة أولية حول وجود بنية تحتية للمعلومات المتعلقة بها، مرورا بأغراض الإدارة الإلكترونية **(الفرع الأول)**، لتليها مرحلة وضع خطة التنفيذ وتحديد المصادر **(الفرع الثاني)**، وصولا إلى متابعة التقدم التقني وتحديد المسؤولية **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

إعداد الدراسة الأولية حول البنية التحتية للمعلومات

يحتاج التحول نحو تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية إلى خطوات مهمة كي تنفذ العملية بشكل يحقق الأهداف المسطرة لها، وهو ما يتضح من خلال إعداد الدراسة الأولية، بتشكيل فريق عمل يضم في عضويته متخصصين في الإدارة والمعلوماتية لغرض معرفة واقع حال الإدارة من تقنيات المعلومات، وتحديد البدائل المختلفة، وجعل الإدارة العليا على هيئة من

كل النواحي المالية والفنية والبشرية[1]، باعتبار أن فكرة الإدارة الإلكترونية تزداد لدى الكثير من المسؤولين والمهتمين في الدول المتقدمة والنامية.

بالإضافة إلى أن الدراسة الأولية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية تكمن في تحديد الحاجات والعوائق الممكنة من ضعف البيئة التحتية وتواضع أو تدني النظام التعليمي وحتى غياب وسائل التواصل مع التقنية، أو محدودية الموارد والخيرات وكذا المعلومات، لهذا فإذا لم تستوعب بشكلٍ كافٍ من خلال هذه الخطوة ستكون مبادرة الإدارة الإلكترونية مجرد مضيعةً للموارد.

ما يلاحظ أن إعداد الدراسة الأولية يرتبط بوجود رؤية إستراتيجية، بالتالي فهي تساعد في تطوير وتطبيق برامج ومبادرات وطنية مهمّة مثل تنمية الديمقراطية الرقمية، التعليم الإلكتروني، تطوير الأعمال الإلكترونية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار، لهذا نجد الدول التي تندفع في هذا المسار الإستراتيجي تكون لديها دائما رؤية إستراتيجية شاملة للتحديث والتطوير والتنمية.

وعليه يكمن الهدف من الدراسة الأولية في الوصول إلى القرارات التالية:

– وجود تكنولوجيا معلومات سابقة، لكن تحتاج إلى تطوير.

– انسجام مع آخر التطورات الحديثة، واستخدام تكنولوجيا ومعلومات متطورة لغرض تطبيق الإدارة الإلكترونية[2].

[1]– شرابيط شافية، بوشملة كريمة، ;دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع، تخصص عمل وتنظيم ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016، ص42.

[2]– الوافي صليحة، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري، مرجع سابق، ص32.

الفرع الثاني

وضع خطة التنفيذ وتحديد المصادر

يتم تطبيق برامج الإدارة الحديثة ونشر ثقافة التكنولوجيا والمعلومات من خلال خطة التنفيذ، وإعداد إستراتيجية متكاملة لكل مراحل التقنين ومراقبتها، وكذلك تحديد المصادر عن طريق استغلال القوى البشرية والمادية في سبيل تحقيق الإدارة الإلكترونية.

وتكون خطة التنفيذ عند إبراز توصية الفريق من قبل الإدارة العليا في تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسة، بحيث لابد من إعداد خطة متكاملة ومفصلة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ[1].

يلاحظ من خلال هذه الفكرة أن فكرة التقنين أو التخطيط الإستراتيجي للإدارة الإلكترونية يكون على أساس خطوات متكاملة ومتداخلة ينمو من خلالها المشروع، وتزداد قيمة الإدارة الإلكترونية مع زيادة تعقيد الأنشطة التي يتم تنفيذها هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، لابد من تحديد المصادر، إذ لا تكفي خطة التنفيذ وحدها لمباشرة العمل بمشروع الإدارة الإلكترونية، بل يقتضي تحديد المصادر التي تبين الخطة بشكل محدد وواضح كالكوادر البشرية التي تحتاجها الخطة لعرض التنفيذ، والأجهزة والمعدات والبرمجيات المطلوبة، وهذا ما يعني تحديد البيئة التقنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في هذه الإدارة أو المؤسسة[2].

تأسيسا على ما تقدم يمكن أن نستخلص أن تطوير مشروع الإدارة الإلكترونية يستند على وضع خطة التنفيذ وكذا تحديد المصادر المختلفة المتمثلة في:

- البيئة التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
- الأنترنيت ونوع ومستوى الخدمات المقدمة.

---

[1]- ساسي مريم، الإدارة الإلكترونية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص35.

[2]-المرجع نفسه، ص35.

– وجود الكوادر البشرية.

الفرع الثالث

متابعة التقدّم التّقني وتحديد المسؤولية

يقتضي عند اختيار إستراتيجية للإدارة الإلكترونية تحديد أولا ماهي الأبعاد التي يجب الارتكاز عليها، مع ضرورة تحديد المسؤولية، لذلك يجب متابعة نسبة التقدم، وكل ما يُستعمل في المجال التقني من اتّصالات وأجهزة وبرمجيات وغيرها من العناصر التي لها علاقة بهذا المجال[1].

وباعتبار أن النجاح الحقيقي للإدارة الإلكترونية يعتمد على تلبية احتياجات المواطنين وبناء استراتيجيات قائمة على الارتكاز من خلال متابعة هذا التقدم التقني، فبهذه الخطوة تستطيع توفير قدرات متنوعة لتحسين الخدمات الموجهة للمستفيدين وتحقيق الأداء الإداري.

أما بالنسبة لتحديد المسؤولية فهي خطوة مرتبطة بمتابعة التقدّم التّقني وبوضع الخطة للتنفيذ، إذ يقصد بتحديد المسؤولية، هو تجديد الجهات التي سوف تقوم بالتنفيذ والتمويل بشكل واضح ضمن الوقت المحدد والكلي المرصد إليها[2].

لذلك، يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية تحتاج إلى دعمٍ مستمرٍ من كل الجهات المسؤولة مثل المدراء ذات درجة عالية من الخبرة والدراية في تحليل واختيار إستراتيجية الأعمال وتطبيقها.

المطلب الثاني

[1]– ساسي مريم، الإدارة الإلكترونية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص35.

[2]– شرابيط شافية، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة، مرجع سابق، ص42.

بعض تطبيقات الإدارة الإلكترونية

كون عصرنة الإدارة العمومية من أهم أولويات الحكومة في إطار الإدارة الإلكترونية، وباعتبار الخدمات العمومية من أهم الوظائف التي تقدمها الإدارة الإلكترونية، يجب على الإدارة العمومية الاستعانة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال من أجل تحسين الخدمة العمومية وإرساء الشفافية والنزاهة في كل تعاملاتها دون استثناءٍ، وهو ما يظهر من خلال بعض تطبيقاتها سواء لدى المصالح المدنية **(الفرع الأول)**، أو في مجال الصفقات العمومية **(الفرع الثاني)** أو في إطار التقاضي عن بُعد **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى مصالح الحالة المدنية

تكمن أهم محاولات الإصلاح التي شهدتها الساحة الجزائرية على مستوى الإدارات المحلية لاسيما مصلحة الحالة المدنية في إطار تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن في استصدار وثائق الحالة المدنية إلكترونيا **(أولا)**، بالإضافة إلى استحداث الوثائق البيو مترية الإلكترونية **(ثانيا)**.

أولا: استصدار وثائق الحالة المدنية إلكترونيا

بمقتضى التعليمة الصّادرة عن وزير الداخلية والجماعات المحلية[1] يقضي خضوع مصالح الحالة المدنية إلى نظام معلوماتي محوسب، الغرض منه توفير قاعدة بيانات رقمية وشبكة معلوماتية موثوقة لكل العقود والوثائق.

فهذه الإجراءات تسمح بتسليم وثائق مطبوعة آنية وفي وقت وجيز مقابل الاستغناء عن سجلات الحالة المدنية المتداول بين كل المواطنين، باعتبارها قابلة للتلف والضياع نتيجة الاستعمال المستمر لها.

[1]– التعليمة الصادرة عن وزير الداخلية والجماعات المحلية، بتاريخ 15 فيفري 2014، تتعلق بالشروع في العمل بالسجل الوطني الأتوماتيكي للحالة المدنية.

وقد تمّ إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية لدى وزارة الداخلية بموجب القانون رقم 14-08[1]، ويعتبر استحداثه من أهم مظاهر العصرنة من أجل تسهيل تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية، بحيث يضم هذا السجل الآلي للحالة المدنية عقود الحالة المدنية الرقمية للمواليد والوفيات والزواج لكل بلديات الوطن، إذ تعتبر عقود ممسوحة ومحجوزة.

ولقد كان أوّل مبادرة لإنشاء السجل الآلي للحالة المدنية قبل صدور القانون رقم 14-08 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية، وذلك بموجب تعليمة صادرة عن وزير الداخلية والجماعات المحلية والتي اقتصرت فقط على تسليم شهادة الميلاد والوفاة والزواج، والذي يتم عن طريق مسح ضوئي للتسجيلات الرسمية للحالة المدنية الخاصة للحوادث الثلاثة (الولادات، الوفيات، الزواج) للحصول على قاعدة بيانات للصور الرقمية لكافة العقود والوثائق، ليتم بعدها إنشاء شبكة ربط وظيفية لتوزيع المعلومات آليًا أولاً على مستوى المركزية بالجزائر العاصمة وثانيًا على مستوى كافة بلديات الوطن والقنصليات الجزائرية بالخارج ليتم توسيع رقعة تسليم الوثائق باستخدام الأنترنيت[2].

من خلال هذا السّجل تمّ ربط كل البلديات وكل البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية والمؤسسات العمومية بهدف تكوين قاعدة معطيات شاملة تشغل عبر كافة بلديات الوطن لإصدار شهادة ميلاد مثلاً دون التنقل إلى البلدية الأصلية، وحتى أن الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج يمكن لها تقديم طلب الحصول على عقود الميلاد الخاصة رقم "12" مباشرة عبر الأنترنيت والحصول عليها من الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.

إلى جانب هذه الوثائق، يمكن استخراج وثائق أخرى إلكترونيا كعقد الزواج، الدفتر العائلي، البطاقة العائلية للحالة المدنية، شهادة عدم الزواج، عدم الطلاق، وعدم إعادة الزواج،

---

[1]- قانون رقم 14-08 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المؤرخ في 09 أوت 2014، ج ر عدد (49)، الصّادرة بتاريخ 20 أوت 2014.

[2]- يحيى لعمارة مجاهد، الحالة المدنية في الجزائر دراسة ميدانية على عتبة من بلديات الوطن، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الديموغرافية، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران 2، 2014، ص237.

مستخرج الأحكام الجماعية المصرحة بالولادة، شهادة الوفاة، رخصة الدفن، شهادة الحياة والجماعية[1].

كما يعتمد إصدار نسخ إلكترونية وتوقيعها إلى القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين[2]، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 16-142 المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونيا[3]، إذ تسمح بتخزين الوثيقة الموقعة إلكترونيا في دعامة الحفظ.

وتتمثل مراحل استخراج هذه الوثائق في مرحلتين، تتعلق الأولى بالتعريف بطالب الوثيقة من خلال إدخال المعلومات اللازمة والتي تتمثل في رقم التعريف الوطني ورقم الوثيقة البيو مترية وكذا البريد الإلكتروني مع رقم الهاتف، أما المرحلة الثانية فتكمن في تحديد معلومات الوثيقة المراد استخراجها.

بالتالي فهذه الخدمة تغني المواطن من التنقل إلى مصالح الحالة المدنية، كما يمكن للهيئات والإدارات الإطلاع آليا على المعلومات التي تحتوي الوثيقة[4].

ثانيا-استحداث الوثائق البيو مترية الإلكترونية: يندرج ثاني إصلاح في إطار عصرنة الإدارة المحلية في إصدار الوثائق البيو مترية المتمثلة في جواز السّفر الذي يرتكز أساسا على شهادة الميلاد الخاصة رقم 12 التي توفرها مصلحة الحالة المدنية وتدخل ضمن محاولات الإصلاح، حيث تم استحداث وتداول جواز السّفر البيو متري بداية من 05 جانفي

---

[1] – راجع الملحق رقم 1.

[2]– قانون رقم 15-04، مؤرخ في 1 فيفري 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر عدد (06)، الصّادرة بتاريخ 10 فيفري 2015.

[3]– المرسوم التنفيذي رقم 16-142، يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونيا، مؤرخ في 05 ماي 2016، ج ر عدد (28)، الصّادرة بتاريخ 08 ماي 2016.

[4]– وذلك من خلال الرابط: https://etatcivil.interieur.gouv.dz

2012[1] وذلك بموجب المادتين الأولى والثانية من القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011[2]، وقد دخل حيز التنفيذ بصدور القانون رقم 14-03 المتعلق بسندات ووثائق السفر[3].

ويعرف جواز السّفر البيو متري على أنه **"وثيقة هوية بيو مترية ورقمية تحتوي على معلومات حيوية مخزنة إلكترونيا، كما تشمل على شريحة إلكترونية من دون صلة تحتوي على الشهادات الإلكترونية للدولة الجزائرية ومعلومات الحالة المدنية لصاحبها، بالإضافة إلى معلومات بيو مترية رقمية منها بصمات العين أو الأصابع أو الوجه وصورة صاحبها"**[4]، بالتالي فإن هذا الإجراء يسهل في تخفيف العبء على المواطن كما يفرض رقابة صارمة عند إصدار جوازات السفر.

كما أدرج مشروع القانون المتعلق ببطاقة التعريف البيو مترية من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية الذي يشمل على مواد توضح كل الإجراءات والواجبات المتعلقة بالبطاقة الجديدة، وكذا وظائفها والعقوبات التي تلحق بمزوريها، وتحل محل البطاقة القديمة المعروفة ببطاقة التعريف الوطنية الخضراء، لهذا فيمكن استعمالها لإثبات الهوية، والجنسية، ومكان الإقامة، بدلا من الوثائق الخاصة، ويمكن حتى استخدامها كرخصة سياقة وبطاقة الضمان الاجتماعي، والاستفادة من الخدمات الإلكترونية لبطاقة الدفع سواء التجارية أو البنكية، ويشمل إصدار هذه الوثائق البيو مترية على إثر تعديل قانون الحالة المدنية بموجب القانون رقم 17-03[5]، أما بالنسبة لبطاقة التعريف البيو مترية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 17-

---

[1]- يحي عمارة محامد، الحالة المدنية في الجزائر، دراسة ميدانية على عيّنة من بلديات الوطن، مرجع سابق، ص239.

[2]- قرار صادر في 26 ديسمبر 2011، يحدد تاريخ تداول جواز السفر الوطني البيو متري الإلكتروني، ج ر عدد (1)، الصّادرة بتاريخ 14 جانفي 2012.

[3]- قانون رقم 14-03، مؤرخ في 24 فيفري 2014، يتعلق بسندات ووثائق السفر، ج ر عدد (16)، الصّادرة بتاريخ 23 مارس 2014.

[4]- بو عبد الله نوال، "رقمنة مرفق الحالة المدنية في ظل القانون 14-08"، **مجلة قضايا معرفية**، المجلد 2، العدد 1، مارس 2022، ص98.

[5]- قانون رقم 17-03، مؤرخ في، مؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن تعديل قانون الحالة المدنية، ج ر عدد (5)، الصّادرة بتاريخ 19 أفريل 2017.

143[1]، بالإضافة إلى إصدار أوّل رخصة سياقة بيو مترية بتاريخ 01 أفريل 2018 بموجب منشور وزاري مشترك في 04 جوان 2018[2].

وبناء على ما سبق نستخلص أن من مظاهر الرقمنة في نظام الحالة المدنية يتجلى في استحداث السجل الوطني الآلي الذي يشمل كل من عقود الحالة المدنية الرقمية للمواليد والوفيات والزواج لكل البلديات واستخراج الوثائق إلكترونيا مع إمكانية إصدار وثائق الحالة المدنية خلاف السجل الوطني الإلكتروني من خلال السجل الوطني الآلي وكذا اعتماد الوثائق البيو مترية.

الفرع الثاني

تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية

أدى تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية إلى عصرنة جميع المجالات بما فيها مجال الصفقات العمومية، مما دفع بالمشرّع الجزائري إلى إيجاد الطريقة الإلكترونية لإبرام الصفقات العمومية والتي تسهر على تسييرها البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى النظام القانوني للبوابة الإلكترونية **(أولا)**، ودور البوابة الإلكترونية في إبرام الصفقات العمومية **(ثانيا)**.

أولا: النظام القانوني للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

[1]– مرسوم الرئاسي رقم 17–143، مؤرخ في 12 أفريل 2017، يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتحديدها، ج ر عدد (25)، الصّادرة بتاريخ 19 أفريل 2017.

[2]– أنظر: المرسوم الوزاري الصادر في 04 جوان 2018 المتعلق برخصة السياقة البيو مترية.

في إطار تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية استحدث المشرّع الجزائري بوابة الصفقات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15-247 ومنح لها العديد من الصلاحيات في مجال الطلب العمومي في إطار الصفقات العمومية[1].

1-تعريف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية: لم يعرف المرسوم الرئاسي رقم 15-247 البوابة الإلكترونية، تاركا ذلك للفقه الإداري الذي استفاض في تعريفها على أنها "عبارة عن موقع متخصص للصفقات العمومية وفضاء يربط بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي"[2].

تسير هذه البوابة من قبل كل من وزارتي المالية وتكنولوجيات الإعلام والإتصال[3]، طبقا لما نصت عليه المادة (204) من المرسوم الرئاسي 15-247[4].

أما بالنسبة لتعريف الصفقات العمومية، فقد نصت عليها المادة (2) من المرسوم الرئاسي 15-247 على أنها "عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به تبرم بمقابل مع متعاملين إقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم"[5]، وما يلاحظ أن جميع القوانين المتعلقة بالصفقات العمومية قدمت تعاريف لهذا النوع من العقود الإدارية.

2-أهداف البوابة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية: لقد حدد القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013[6] المتعلق بمحتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفية تسييرها وكيفية تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية أهم أهداف البوابة الإلكترونية في المادة الرابعة منه

---

[1]- المرسوم الرئاسي رقم 15-247، المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج ر عدد (50)، الصّادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2015.

[2]- بو عبد الله ودان، "البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية"، **مجلة المالية والأتوات**، د. ع، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، د. س. ن، ص111.

[3] - راجع : الملحق رقم 2.

[4]- أنظر: المادة (204) من المرسوم الرئاسي رقم 15-247، سابق الإشارة إليه.

[5]- أنظر: المادة (2) من المرسوم نفسه.

[6]- القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، يحدد محتوى البوابة الإلكترونية في للصفقات العمومية وكيفية تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، ج ر عدد (21)، الصادرة بتاريخ 09 أفريل 2014.

والمتمثلة في تسجيل المصالح المتعاقدة عن طريق البوابة والمتعاملين الإقتصاديين، إذ تقوم هذه البوابة بتسجيل جميع المصالح المتعاقدة التي تريد إبرام الصفقات العمومية مع تسجيل المتعاملين الإقتصاديين، مما يسهل عليها إقصاء المترشحين من المنافسة، كما تقوم أيضا بتحديد المعايير الأساسية المعتمدة من أجل إبرام الصفقات العمومية، كالمعيار المالي، التقني أو غير ذلك من المعايير الأخرى، بالإضافة إلى تحميل كافة الوثائق وإبراز جميع المستجدات التي تستلزم التعرف عليها في هذا المجال.

هذا، إلى جانب تحديد تاريخ وصول الوثائق المقدمة في مجال الصفقات العمومية، ويمكن أيضا من خلال هذه البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية القيام بالإمضاء الإلكتروني للوثائق التي تعتبر من الإجراءات الجديدة والمهمة.

3- محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية: لقد حددت المادة (3) من القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013[1] السالف الذكر محتوى هذه البوابة الإلكترونية، إذ تحتوي على نصوص تشريعية وتنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية، الإشارات القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية، قائمة المتعاملين الإقتصاديين الممنوعين من المشاركة في الصفقات العمومية، قائمة المتعاملين الإقتصاديين المقصين من المشاركة في الصفقات العمومية، البرامج التقديرية لمشاريع المصالح المتعاقدة وقوائم الصفقات المبرمة، أسماء المؤسسات، تقارير المصالح المتعاقدة المتعلقة بتنفيذ الصفقات العمومية مع قائمة المؤسسات التي سحبت منها شهادة التصنيف والكفاءة، الأرقام الاستدلالية[2].

كما أضافت المادة (7) من القرار المذكور أعلاه الإجراءات المتخذة لتأمين البوابة الإلكترونية من جميع الأخطار الإلكترونية التي قد تصيبها والتي تتمثل في سلامة الوثائق المتبادلة بالطريقة الإلكترونية، سرية الوثائق المتبادلة بالطريقة الإلكترونية، تتبع الأحداث،

[1]- أنظر: المادة (3) من القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، سابق الإشارة إليه.

[2]- بو عبد الله ودان، "البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية"، مرجع سابق، ص113.

تاريخ وتوقيت الوثائق المتبادلة بالطريقة الإلكترونية، توافقية الأنظمة المعلوماتية مع تأمين أرشفة الوثائق الرقمية بالطريقة الإلكترونية[1].

ثانيا: دور البوابة الإلكترونية في إبرام الصّفقات العمومية

تسمح البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية بتبادل المعلومات بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الإقتصاديين بناءً على قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، وذلك باحترام العديد من الإجراءات، كما أن إجراءات إبرام الصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية تقيد الإدارة العامة بتحقيق المصلحة العامة سواء من خلال إبرام الصفقات العمومية بالطريقة التقليدية أو تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية، وما يلاحظ أنها لم تخرج عن القواعد العامة المعتمدة في عملية الإبرام، أو عن تلك المتعلقة بإجراءات الإبرام سواء بالقاعدة العامة، طلب الضرورة أو الإستثناء (التراضي)...، بالإضافة إلى الجديد الذي جاء به المشرّع الجزائري بتطبيقه أسلوب الإدارة الإلكترونية في هذا المجال وهي الشكلية الإلكترونية التي تقوم على التوقيع الإلكتروني.

1-مبادئ الصّفقات العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية: تخضع الصّفقات العمومية المبرمة بالطريقة الإلكترونية إلى العديد من القيود المتعلقة بحرية المنافسة وقاعدة السرية والشفافية، تعني قاعدة الحرية بأن كل المتعاملين الإقتصاديين يتساوون في الدخول إلى المنافسة، إلا أن ما يلاحظ أن استخدام الطرق الإلكترونية في هذا المجال انعكس إيجابيا على الحرية والمنافسة، باعتبار أن الإعلان عن الصفقة يكون عن طريق الشبكة العنكبوتية، وهذا ما يسمح بفتح مجال للتفاوض، وهو ما نصت عليه المادة (11) القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013"**عندما تضع المصالح المتعاقدة وثائق الإعلان عن المنافسة في متناول المتعاهدين أو المترشحين للصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية يجب عليها أن تحدد عنوان تحميل الوثائق في الإعلان الصحفي**".

[1]- أنظر: المادة (7) من القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، سابق الإشارة إليه.

أما بالنسبة لمبدأ الشفافية والسرية فهما مبدآن متلازمان باعتبارهما من المبادئ المعترف بها، إذ تجسد بصورة جيدة في إطار الإدارة الإلكترونية.

2-الكتابة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية: تخضع الصفقات العمومية المجسدة بالطريقة الإلكترونية إلى نفس إجراءات الصفقات العمومية في إطار الإدارة التقليدية، لكن تميز الكتابة في الصفقات العمومية المجسدة على الطريقة الإلكترونية بسمات تتعلق بالتوقيع الإلكتروني، إذ يمكن أن تكون على شكل أرقام أو حروف أو رموز حتى إشارات تسمح بتحديد الشخص صاحب التوقيع وتميّزه عن غيره.

وبشكل عام يتم التوقيع إلكترونيا وبشكل فردي على كل المستندات التي تتطلب التوقيع عليها، إذ يرى كل من Philippe Moles و Mathieu Noel أن عدم وجود هذا التوقيع يجعل الملف غير مكتمل، وأنه ما لم يكن من الممكن انتظام الترشيح يتم رفض العرض بشكل منهجي لسبب عدم الإنتظام[1]، بالإضافة للتوقيع الإلكتروني يمكن أن يشمل على عدة أنواع كالتوقيع الرقمي، التوقيع السري...، مع تخزين المستندات الإلكترونية في البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.

الفرع الثالث

تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال التقاضي

يعرف التقاضي الإلكتروني على أنه "السلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن النظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط

[1]-Parent Julien, La dématérialisation des procédures de passation des marchés publics locaux ; une attestation présentée pour l'obtention d'un Master, Spécialité droit des interventions publics, Paris, 2017, P36

الدولية (الأنترنيت)، وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية للنظر في الدعاوى والفصل فيها بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضي"[1].

ويقتضي تطبيق التقاضي الإلكتروني إنشاء وتصميم وبرمجة نظام قضائي معلوماتي يشتمل مواقع إلكترونية تقدم خدمات إدارية وقضائية[2].

يرتبط مفهوم التقاضي عن بعد أو التقاضي الإلكتروني ارتباطا وثيقا بمفهوم المحكمة الإلكترونية[3]، حيث ظهر مصطلح التقاضي الإلكتروني مع ظهور وسائل التطور التكنولوجي وبالأخص شبكة الأنترنيت[4].

1-الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر: يجد الأساس القانوني لفكرة التقاضي الإلكتروني في التشريع الداخلي من خلال القانون رقم 15-03[5] المتعلق بعصرنة العدالة، إذ يعتبر خطوة إيجابية في مجال تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية، إذ هناك 16 مادة تطرقت لفكرة التقاضي الإلكتروني، إذ جاء فيها وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل، استخدام التقنيات الحديثة في إرسال وتبليغ المحررات القضائية ومختلف الإجراءات القضائية، إمكانية استخدام المحادثات المرئية عن بعد في استجواب المتهمين والشهود والخبراء.

---

[1]- حازم محمد الشرعية، التقاضي الإلكتروني كنظام قانوني معلوماتي عالي التقنية، وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2015، ص57.

[2] - راجع : الملحق رقم 3.

[3]- تعرف **"المحكمة الإلكترونية"** بأنها حيّز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية، ويتألف من شبكة الربط الدولية للانترنيت، إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وإدارية، ويباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى والفصل فيها بموجب التشريعات"، لتفصيلٍ أكثر راجع: محفوظ عبد القادر، التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 12، العدد 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2021، ص971.

[4]- مباركة يوسف، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 15، العدد 1، جامعة عمار ثليجي، 2022، ص546.

[5]- أنظر: المواد (09)، (14)، (15) و(16) من القانون رقم 15-03، المؤرخ في 01 فيفري 2015، متعلق بعصرنة العدالة، ج ر عدد (6)، الصّادرة بتاريخ 10 فيفري 2015.

ونجد أيضا المادة (9) من القانون السالف الذكر نصت بصريح العبارة أن الجزائر اعتمدت فعليا تقنية التقاضي الإلكتروني من خلال التبليغ الإلكتروني، وإرسال المحررات القضائية بالشكل الإلكتروني، وأضافت المادة (14) منه إمكانية سماع الأطراف واستجوابهم عن طريق المحادثة المرئية عن بُعد في حالة بعد المسافة، أما عند استقراء المادة (15) نجد أنها قد سمحت للقاضي بسماع الشهود والخبراء، والمتهمين واستجوابهم عن طريق المحادثة عن بعد، كما لجهة الحكم تلقي تصريحات متهم محبوس بشرط موافقة المعني والنيابة العامة عن ذلك، كما حددت المادة (16) مكان إجراء التقاضي الإلكتروني.

هذا، وقد نص الأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية على تقنية المحاكمة الجزائية أو التقاضي الإلكتروني والتي كرسها في المادة (65) مكرر (27) منه[1] التي نصّت على أنه **"يجوز لجهة الحكم تلقائيا أو بطلب من الأطراف سماع شاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته بما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة صورة الشخص وصوته".**

كما حددت المادة (441) مكرر (8)[2] من القانون ذاته والمادة (14)[3] من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة شروط وإجراءات المحاكمة عن بعد، وهي:

- وجوب احترام إجراءات التقاضي المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية.
- ضرورة تضمين الوسيلة المستعملة سرية الإرسال وأمانته، يجب أن يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات.

---

[1]- أنظر: المادة (65) مكرر (27) من الأمر رقم 15-02، مؤرخ في 23 جويلية 2015 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-15، المؤرخ في 08 جويلية 1996، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج ر عدد (40)، الصّادرة بتاريخ 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم.

[2]- أنظر: المادة (441) مكرر(8) من الأمر نفسه..

[3]- أنظر: المادة (14) من القانون رقم 15-03، المتعلق بعصرنة العدالة، سابق الإشارة إليه.

– يجب أن تدون التصريحات كاملة وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف بالملف ومن أمين الضبط.

– وجوب تحرير أمين الضبط المؤسسة العقابية محضر عن سير عملية استعمال تقنية المحاكمة المرئية ويوقعه ثم يرسله بمعرفة رئيس المؤسسة العقابية من الجهة القضائية المختصة لإلحاقه بملف الإجراءات.

2–القواعد الموضوعية والإجرائية للتقاضي الإلكتروني في المواد المدنية: يتسم التقاضي الإلكتروني بحملة من الإجراءات التي تميزه عن التقاضي التقليدي وهو ما يظهر من خلال الدعوى الإلكترونية التي تتم بواسطة إرسال عريضة الدعوى بطريقة حاسوبية إلى موقع المحكمة الإلكترونية عبر موقعها الإلكتروني بواسطة البريد الإلكتروني أو الرقم السري بالنسبة للمحامي المعلوماتي الحاصل عليه من نقابة المحامين، وتسجيل المحررات الإلكترونية المتعلقة بالقضية[1].

وعليه، يحتاج التقاضي الإلكتروني لإدارتها إلى وجود مواقع[2]متخصصة توكل الإشراف عليها إلى أشخاص مؤهلين علميا في مجال المعلوماتية والبرمجة الإلكترونية.

أما بالنسبة شروط قبول الدعوى الإلكترونية فهي الشروط ذاتها المطلوبة في الدعوى العادية والتي تتمثل في الصفة والمصلحة والأهلية المنصوص عليها في المادة (13) من قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم، في حين اشترطت المادة (15) من نفس القانون البيانات في الدعوى المدنية الإلكترونية وهي نفس البيانات المطلوبة في الدعوى المدنية العادية.

وقد نصّ أيضا المشرع الجزائري على القواعد العامة للتقاضي الإلكتروني في المواد المدنية في القانون رقم 15–03[3] المتعلق بعصرنة العدالة، لكن الملاحظ انه لم يحدد

---

[1]– مباركة يوسف، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مرجع سابق ص552.

[2]– أنظر: الموقع الرسمي للمحكمة الإلكترونية: http://www.mgustice.dz

[3]– أنظر: القانون رقم 15–03، المتعلق بعصرنة العدالة، سابق الإشارة إليه.

الإجراءات الخاصة مما يجعل إجراءاته وشروطه لا تختلف القواعد العامة المألوفة في التقاضي العادي.

المبحث الثاني

مُعيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر

لتحقيق مشروع الإدارة الإلكترونية يحتاج الأمر إلى توفير البيئة القانونية الملائمة التي من شأنها أن توفر تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإدارية على المستوى اللازم من الأمان والسرية، لكن غالبا ما يعترض تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيقها على أرض الواقع جملة من الصعوبات التي تعيق التطبيق السليم والشامل لها وتحول بينها وبين تحقيق الأهداف المتوخاة منها ولعل أبرزها المعيقات السياسية والقانونية **(المطلب الأول)**، والمعيقات الإدارية البشرية **(المطلب الثاني)**، والمعيقات المالية التقنية **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول

المعيقات السياسية والقانونية

تعتري الإدارة الإلكترونية تحديات مختلفة تتباين من نموذج إلى آخر، تبدأ بنوع البيئة التي تعمل في محيطه كل إدارة، وعموما يمكن التطرق إلى بعض التحديات التي تكاد تعترض أغلب برامج الإدارة الإلكترونية في المكيفات السياسية **(الفرع الأول)**، مع قصر التشريعات المنظمة لعمل الإدارة الإلكترونية في مواكبة الأسلوب الإلكتروني للإدارة **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

المعيقات السياسية

يكمن نجاح الإدارة الإلكترونية كأسلوب جديد لتقديم الخدمات العمومية في وجود إرادة سياسية عليا تسير في هذا الإتجاه، وكذا قناعة القيادات العليا في الأجهزة الإدارية بضرورة التحول من الخدمة التقليدية إلى الخدمة الإلكترونية.

لهذا، فمن بين المعيقات التي تعترض تطبيق هذا الأسلوب هو غياب الإرادة السياسية الفاعلة والدائمة لإحداث نوعية التحول نحو الإدارات الإلكترونية، وضُعف الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي[1].

كما نجد غياب هيئات على مستويات عليا في الأجهزة الحكومية تتبادل وتتشاور سياسي وتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الإلكتروني، لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الإلكترونية وترقيته[2].

لذلك، فإن غياب الإدارة السياسية وكذا الخوف من التغبير، وتداخل المسؤوليات وضعف التنسيق، وقلة وعي الجمهور، وحتى غياب الشفافية حتما سيؤدي إلى فجوه في تطبيق مثل هذا النظام.

كما يعتبر طبيعة النظام السياسي من بين المشاكل التي تعاني منها الإدارة خاصة في البلدان العربية، بل من أهم عنصر في تردي وضع الإدارة وهو أمر يجهله كثير من الناس، إذ أن الإدارة ليست إلا أداة لتطبيق السياسات التي يضعها النظام السياسي[3].

الفرع الثاني

المعيقات القانونية

لا تزال التشريعات المنظمة لعمل الإدارة الإلكترونية قاصرة عن مواكبة مختلف مجالات عمل الإدارة، بحيث تحتاج إلى تعديلات جوهرية تؤسس إدارة إلكترونية حقيقية، إذ أن معظم النصوص القانونية التي تحكم عمل الإدارة الإلكترونية هي نصوص متناثرة بين مختلف التشريعات ولا تعالجها بصورة شاملة.

كما تتمثل العقبة في محدودية الجانب القانوني في غياب الإطار القانوني المنظم للمعلومات في الجزائر، الذي أدى إلى العديد من المشاكل المختلفة بتداول المعلومات، إذ

---

[1]– كياب عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مرجع سابق، ص79.

[2]– المرجع نفسه، ص79.

[3]– فداء حاس، الإدارة الإلكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، مرجع سابق، ص238.

مازالت فئات من المواطنين تعتمد على المعاملات التقليدية تستدعي مزيدا من القوانين والتشريعات التي تحمي المعاملة الإلكترونية[1].

ثمُ إن غياب في غياب إطار عمل قانوني لتحقق من الهوية يشكل عقبة نفق في طريق إتمام المعاملات عبر الشبكات، وكذلك السداد الإلكتروني عن طريق استخدام بطاقة الائتمان[2] إذ لا تزال المخاوف من استخدام هذه البطاقة قائمة.

ومن أجل وضع آلية لتجاوز هذين المعيقين لابد من سن تشريع قانون إلكتروني لحماية التعاملات الإلكترونية، وكذا تصميم إيطار عمل بسيط يسمح بتحديد الدفع على ما يتفق مع أسلوب حياة الأفراد ويلبي حاجياتهم[3] هذا من جهة.

ومن جهة، أخرى نجد أن أغلب الإدارات لم تعتمد بشكل كلي على الوثائق الإلكترونية بدل الوثائق التقليدية في إجراء المعاملات سواء ما تعلق الأمر بالعقود أو توثيق الحقوق والالتزامات، هدا إلى جانب ازدياد حجم المخالفات والجرائم الواقعة على المعلومات كسرقة البريد الإلكتروني أو سرقة بطاقة الائتمان أو سرقة التوقيع الإلكتروني[4].

وبالتالي، رغم اجتهاد المشرع الجزائري في سن العديد من القوانين التي تضبط سير عمل الإدارة الإلكترونية لاسيما ما يتعلق بالتصديق الإلكتروني وذلك في المواد من (4) إلى (8)[5] من القانون المتعلق بعصرنة العدالة، والتوقيع الإلكتروني الوارد في المادة (2) من القانون المتعلق بالقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، وكذا التوقيع

---

[1]– حدوش آمنة، الإدارة الإلكترونية كأسلوب جديد للإدارة العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021، ص19.

[2]– عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، مرجع سابق ص73.

[3]– المرجع نفسه، ص73.

[4]– حدوش أمينة، الإدارة الإلكترونية كأسلوب جديد للإدارة العامة، مرجع سابق ص19.

[5]– أنظر: المواد 4، 5، 6، 7، 8 من القانون رقم 15–09، المتضمن عصرنة العدالة، سابق الإشارة إليه.

الإلكتروني الوارد في المادة (2)[1]من القانون المتعلق بالقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني والجريدة الإلكترونية، لا تزال فئات كبيرة من المواطنين وقطاع الأعمال تعتمد على المعاملات الورقية التقليدية وذلك بسبب انعدام عامل الثقة فيها، والإشكاليات العديدة الموجودة في الإدارات العمومية كتعلق الأمر بالأشخاص مثلا كالاسم واللقب، تاريخ الميلاد، الإقامة إلخ...، إذ حتى الآن لا يوجد نص قانوني يعالج مواضيع مرتبطة بحفظ المعلومات السّابقة عن طريق التكنولوجيات الحديثة، ممّا يتطلب المزيد من التشريعات التي تحمي المعاملات الإلكترونية والتي تؤسس لمشروع الإدارة الإلكترونية، وتكثيف حملات التوعية في هذا المجال.

المطلب الثاني

المعيقات الإدارية والبشرية

تتزايد صعوبة تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات إلكترونيا كلما تعددت النّظم الإدارية غير المتجانسة لدى الجهات الإدارية العامة(**الفرع الأول**)، كما أن النقص في الكوادر البشرية المؤهلة يشكل أحد العوائق التي تواجهها المؤسسات عند ممارستها للتكنولوجيا الحديثة (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

المعيقات الإدارية

يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية بشكلٍ ناجحٍ إمكانيات عديدة على المستوى الإداري، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك بسبب ضُعف التنسيق بين القطاعات، بحيث يرى الأستاذ الباحث إسماعيل أو لبصير أن من بين المشاكل الرئيسية التي تعرقل سير مشروع الإدارة الإلكترونية مشكل التنسيق بين مختلف الفاعلين من هيئات عمومية وخاصة، فمشروع بهذا

[1]– أنظر: المادة (2) من القانون رقم 15–04 المؤرخ في 1 فيفري 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، ج ر عدد 06، الصّادرة بتاريخ 10 فيفري 2015.

الحجم يتطلب تنسيقا على مستوى عالٍ لدى السلطات العمومية التي تكون هي مركز وموقع القرار والسلطة[1].

كما أن غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يخدم التحول نحو منظمات المستقبل الإلكترونية لا يزال ضيقا إذ لا زالت العديد من الإدارات تستعمل أساليب تقليدية، محاولة التمسك بمبادئ الإدارة التقليدية، ولعل أن مقاومة هذا التغيير في المنظمات من طرف العاملين ضد تطبيق التقنيات الحديثة هو خوفهم على مستقبلهم الوظيفي.

وعليه فإن إقامة مثل هذه المشروعات – مشروع الإدارة الإلكترونية– يحمل في طياتها الكثير من التغيرات على الصّعيد الداخلي للإدارات، حيث يتطلب منها إعادة توزيع المهام والصلاحيات وتغيرات في القيادات الإدارية والمراكز الوظيفية[2]، لهذا يبقى التغيير نحو تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية ليست عملية لحظية، وإنما عملية تتطلب العمل وفق مراحل مدروسة، وخطط منهجية لحُسن تطبيق هذا الأسلوب.

إضافة إلى ذلك، هناك دائما نظرة سلبية لمفهوم الإدارة الإلكترونية من حيث تقليصها للعنصر البشري، بعكس الإدارة التقليدية التي يزج فيها الكثير من المتعاملين والعناصر البشرية، بهذا قد يكون هناك تمسك بالمركزية التي تعيق الإدارات الإلكترونية وما ينتج عنه عدم الاهتمام بالتغيير الإداري فيها، وعدم وجود وعي معلوماتي وحاسوبي، ووجود فجوة رقمية بين الأشخاص المتخصصين في مجال التقنية.

ومن جهة أخرى، تظهر هذه المعيقات الإدارية من خلال علاقة المواطن بالإدارة بدءًا بضعف ظروف الاستقبال، وغياب الترشيد والتوجيه ونقص في معالجة متطلباته.

---

[1]– حاج سعيد عبد الله، تقييم النظام الإداري الإلكتروني في الجزائر، مرجع سابق، ص125.

[2]– موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، مرجع سابق ص73.

لهذا، نجد أن أبرز التحديات لتطبيق الإدارة الإلكترونية تكمن خاصة في التخطيط الذي يعد من العمليات الإدارية المهمة، فهو يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات وإعطاء صورة واضحة للمستقبل، بينما ضُعف التخطيط على مستوى الإدارة العليا، وعدم القيام بالتغيرات لإدخال الإدارة الإلكترونية سيؤدي حتمًا إلى غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ما يلاحظ من خلال هذه المعيقات الإدارية أنها تؤدي إلى الرؤية غير الواضحة للإدارة الإلكترونية المتمثلة في عدم فهم واستيعاب أهدافها سواء بالنسبة للموظفين والعاملين في الإدارة الإلكترونية أو المستفيدين منها، وهذا سيؤدي إلى انخفاض الخبرات التكنولوجية والكفاءة العالية في تقديم الخدمات، وعدم تطور اختيار القائمين على الأجهزة الإلكترونية، إذ يتم اختيارهم على أساس اعتبارا شخصية دون بممارسة عملية على هذه الأجهزة.

الفرع الثاني

المعيقات البشرية

تعد الكوادر البشرية من أبرز العناصر التي تقود المجتمعات إلى تحقيق التقدم والرقي في مختلف المجالات، غي أن عدد الأفراد المؤهلين للتأقلم مع البيئة الرقمية أصبح أمر تعاني منه أغلب الدول وبالأخص الدول النامية كالجزائر.

وهناك تأكيد أن النقص في العنصر البشري المؤهل للتعامل مع العصر الرقمي يعد معوقات يواجه المؤسسات عند ممارستها للتكنولوجيا الحديثة والأمنية الإلكترونية لدى العديد من شعوب الدول النامية.

ويمكن إجمال هذه الصعوبات البشرية فيما يلي:

أولا: ضُعف التّكوين المستمّر في المجال المعلوماتي

يعتبر العنصر البشري المكون في مجال المعلوماتية المورد الأساسي لتحقيق الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

لكن، الواقع أثبت أن هناك نقص على مستوى الموارد البشرية المؤهلة مثلا عقلة التقنيين في تكنولوجيا المعلومات وغياب السند القانوني للتكوين المستمر.

لهذا، فقد أصبح التكوين وإعادة تأهيل هذه العناصر البشرية في الإدارات أولوية أساسية، إذ تحتاج الإدارة إلى موظفين ذوي كفاءات عالية ومهارات خاصة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، والتي لا يمكن اكتسابها إلا من خلال التدريب والتعليم والتكوين المستمر.

كما أن إشكالية البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الإلكترونية، وحلول الآلة محل الإنسان، هذا الأخير يرفض أو يقاوم التحول الإلكتروني خوفا من امتيازاته ومنصبه الذي نتج عنه قلة عدد الموظفين الملمين بالمهارات الأساسية لاستخدام الحاسب الآلي وشبكة الأنترنيت، وإضعاف مختلف مشاريع الإدارة الإلكترونية، بالإضافة أيضا إلى قلة دراية صُناع القرار بأهمية تكنولوجيا المعلومات والإدارة الإلكترونية وقلة الثقة لدى الموظفين في كافة التعاملات الإلكترونية.

ثانيا: قلة الأطر البشرية المختصّة في المجال الرّقمي

يبقى العنصر البشري المؤهل والمتمكن من تكنولوجيا المعلومات المورد الأساسي والمدخل الرئيسي لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه التكنولوجيا[1]إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك من خلال النقص في الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع العصر الرقمي الذي يواجه المؤسسات عند ممارستها التكنولوجية الحديثة، كما أن الأمية الإلكترونية لدى العديد من الشعوب في الدول النامية، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة لها دور في ذلك.

وبهذا الخصوص، لقد أفاد تقرير الإتحاد الدولي للاتصال أن الجزائر احتلت المرتبة 113 عالميا من أصل 167 دولة من حيث مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

[1]–الطربيق بدرية، دور الإدارة الرقمية في تحديث وعصرنة الإدارة العمومية بالمغرب، مرجع سابق ص62.

لسنة 2015، الأمر الذي يدل بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال ضعيفا في الجزائر[1].

المطلب الثالث

المعيقات المالية التقنية

إلى جانب المعوقات السابق ذكرها ثمّة معيقات أخرى يعيق عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية كضعف الموارد المالية المتخصصة لمشاريع الإدارة الإلكترونية **(الفرع الأول)**، وغياب بنية تحتية متكاملة لتطبيقها **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

المعيقات المالية

يحتاج مشروع الإدارة الإلكترونية إلى أموال ضخمة تتلاءم مع هذا الأسلوب الحديث، وتوفير كافة مستلزماته، لكن الواقع تعاني الإدارة العمومية الجزائرية من النقص في الإمكانيات المادية اللازمة لمثل هذه المشاريع، إذ أن تدني العائدات المالية في الجزائر بسبب التدهور المخيف لأسعار البترول يهدد بفشل مشروع الإدارة الإلكترونية.

كما أن مشروع الإدارة الإلكترونية يعد من المشاريع التي تحتاج إلى استمارات قد تمتد لسنوات طويلة ويمكن أن تصل لعشرات السنين، وبالتالي تحتاج لنفقات طيلة هذه السنوات، وأن تطورات العمل تتغير بموجب تدويله العمل التنفيذي كونها عمليات تنطوي على نمط من التطور[2].

لهذا، فإن هذا المشرع الذي يقضي بتطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية قد يتعارض مع أسس الميزانية العامة للدولة وتقديراتها، بالإضافة إلى مشكل قلة الموارد المالية لتوفير البنية التحتية من شراء الأجهزة والبرامج التطبيقية ومعالجة تطوير الحاسبات الآلية، وكذا إنشاء

[1]– نقلا عن: حدوش أمينة، الإدارة الإلكترونية كأسلوب حديث للإدارة العامة في الجزائر، مرجع سابق ص17.

[2]– موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، مرجع سابق ص76.

المواقع وربط الشبكات مع ضُعف مشاركة حتى القطاع الخاص في الإستثمار والتمويل لتحسين هذه البنية التحتية للشبكات والاتصالات وصيانتها.

هذا، إلى جانب عدم وفرة المخصصات المالية التي تحتاج إليها عمليات التدريب والتكوين وتأهيل العناصر البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وضعف قدرة بعض الأفراد المستفيدين من شراء الأجهزة الإلكترونية وحتى الموظفين والعاملين في الإدارات خاصة في ظل تطور المستمر لتقنية المعلومات، كلها أمورا تجعل تحديث الأجهزة مع هذه التطورات صعبا جدا.

الفرع الثاني

المعيقات التّقنية

تواجه الإدارة الإلكترونية عند تنفيذ برامجها المكرسة لخدمة الأفراد معيقات تتطلب الدراسة العالية، ذلك أنه ليس الانتقال من الإدارة العمومية التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية معناه استكمال بناء الإدارة الإلكترونية لأن إستراتيجية الانتقال إلى إدارة الكترونية في المؤسسات والإدارات في الدول النامية خاصة الجزائر تحتاج إلى تهيئة البنية التحتية، وبالتالي عدم توفرها يعد من أكبر معيقات تطبيق هذا النظام، إذ أنه بدون بينية تحتية ملائمة لا يمكن تحقيق مفهوم الإدارة الإلكترونية على أرض الواقع"[1] .

ويمكن حصر المشاكل التقنية التي تواجه إرساء قواعد الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

1-محدودية تدفّق الأنترنيت في الجزائر: يعتبر نقص تدفّق شبكة الأنترنيت من أكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر ممّا أدى إلى بطأ المعلومات والإجراءات وعرقلة عمليات

[1]- القبيلات حمدي، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، مرجع سابق ص48.

نقل المعلومات بين مختلف الأقسام والإدارات ومن ثمة تذمر المواطنين من سوء الخدمات العمومية المقدمة لهم[1].

2- نقص التجهيز بالوسائل التكنولوجية والحواجز الجغرافية والسكانية: يرجع مشكل نقص التجهيز بالوسائل التكنولوجية إلى سبب غلائها وغلاء الاشتراك في استخدام الأنترنيت فيها باعتبارها من مظاهر الرفاهية وذات طابع عمالي[2].

أما بالنسبة للحواجز الجغرافية والسكانية فهي تتعلق أساسا بالتركيبة الجغرافية التي تعيق توزيع البنية التحتية التكنولوجية بين القرى والأرياف وعنصر التوزيع السكاني غير متوازن.

وعليه يمكن القول أن مجرد وجود إستراتيجية متكاملة للدخول إلى النمط الرقمي لا يعني أن الطريق ممهد لتطبيق وتنفيذ هذه الإستراتيجية بسهولة وبشكل سليم، فالعديد من العوائق والمشاكل حتما ستواجه تطبيق هذا النظام لذلك لابد من وضع وتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية وفقا للمتغيرات التي قد تعيق خطة العمل بها.

---

[1]- بوراس منيرة، التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتطبيق والرغبة في التطور، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2019-2020، ص255.

[2]- المرجع نفسه، ص255.

خاتمة

من خلال دراستنا للموضوع، نستنتج بأن تطور تكنولوجيا الإعلام والإتصال وعصرنة الإدارة العمومية أدّى إلى ظهور مصطلح الإدارة الإلكترونية، التي تقتضي الانتقال من الأعمال الإدارية اليدوية القائمة على استخدام الأوراق إلى إدارة تستخدم الوسائل الإلكترونية في مختلف معاملاتها الإدارية، ممّا يساعد على المرونة والسّرعة في الإجراءات ويجسّد الشّفافية في المعاملات بهدف تحقيق جودة الخدمة العمومية.

وعليه، فإن السّمات المقدمة للإدارة الإلكترونية كأسلوب جديد في العمل الإداري والتنظيمي قد يحقّق لها النُضج الإداري، ويحسن العلاقة بين الموطن والإدارة من خلال وظائفها المختلفة التي تمثل مرتكزات هامة في أيّ إصلاح إداري.

ولهذا، يقتضي لتطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية تجسيد قانوني لها من خلال نصوص قانونية تؤسس لفكرة تطبيقها واعتمادها في أعمال ونشاطات الإدارات العمومية، وهو ما جسده المشرع الجزائري فعلاً بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-275، والمرسوم التنفيذي رقم 2000-307، الذي يحدد شروط ومعايير تنظيم الأنترنيت والاستفادة منها، والقانون رقم 03-2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الذي كرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي ومتعامل الاتصالات مع وجود التقنية الرقمية.

بالإضافة تعديل القانون المدني رقم 05-07، الذي من خلاله تبنى المشرع الجزائري النظام الإلكتروني في الإثبات، فأصبح للكتابة الإلكترونية مكانة ضمن قواعد الإثبات، ونفس الشيء بالنسبة للتصديق الإلكتروني المذكور في القانون رقم 15-04، حيث حدد المشرّع ممارسة نشاط مقدمي التصديق بموجب هذا القانون.

هذا، إلى جانب ضرورة وجود إرادة سياسية تقوم على ضمان الحد الأدنى من المعرفة بكيفية استخدام الأدوات التقنية والأجهزة العلمية المتطورة مع رصد المخططات

المالية اللازمة لتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية، وأخيرا المقوم الإداري القائم على تصميم الهياكل التنظيمية لوحدات الإدارة العمومية بشكل يتناسب مع متطلبات الإدارة الإلكترونية.

وعليه يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية قد ساهمت إلى حدّ كبير في تحسين جودة الخدمة العمومية، وهذا ما يظهر في تطبيقاتها المختلفة في كل المجالات سواء على مستوى مصالح الحالة المدنية، التي تبنت هذا الأسلوب من خلال استصدار وثائق الحالة المدنية إلكترونيا واستحداث الوثائق البيو مترية، أو في مجال الصفقات العمومية، أين استحدث المشرّع الجزائري بوابة خاصة للصفقات العمومية مكّنت المتعاملين الإقتصاديين من إبرام صفقاتهم عبرها دون عناء التنقل.

لكن، بالمقابل غالبا ما تعترض تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارات العمومية جملة من الصعوبات أولها غياب الإرادة السياسية التي تعتبر عامل هام للأخذ بأسلوب الإدارة الإلكترونية، غياب الإطار القانوني المنظم للمعلومات في الجزائر، فبالتالي لابد من سن العديد من التشريعات المنظمة لأسلوب الإدارة الإلكترونية، كما تظهر هذه المعيقات أيضا في التخوف من فكرة أن التحول من وظائف الإدارة التقليدية إلى وظائف رقمية قد يؤدي إلى القضاء على إبداعات الفرد داخل الإدارة والتخلي عن روح العمل الجماعي.

من خلال هذه النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التي يمكن أخذها بعين الإعتبار لزيادة توسيع من تطبيق الإدارة الإلكترونية ورقمنة جميع المجالات وتحسين جودة خدماتها للمواطنين وهي:

- رفع الوعي الجماهيري وحثّه على التخلص من المعاملات التقليدية.
- زيادة الدّعم المالي المخصص لإقامة المحاضرات والبحوث في مجال الإدارة الإلكترونية.

– باعتبار الجزائر من الدول التي يعتريها مشكل تدفق الأنترنيت فلابد من معالجة المشكلة بما يضمن التدفق السّريع لضمان سرعة وجودة الخدمة العمومية المطلوبة.

– وضع دعائم قانونية لعمليات استكمال الخدمة العمومية الإلكترونية، لاسيما يرتبط بالأمن المعلوماتي ونُظم التوقيع والتصديق الإلكتروني.

– تكوين موظفين عموميين في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال من أجل تطوير الخدمة للقطاع العام.

وللوصول لتنفيذ هذا الأسلوب وتحقيقه على أرض الواقع لابد من وجود إستراتيجية شاملة لضمان جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية، وهو ما أصبح يعرف بالخدمات العمومية الإلكترونية وبرامج التكوين في مجال الإدارة الإلكترونية.

–لابد من وضع استراجية شاملة ومنسجمة للوصول إلى تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية.

– ضرورة توفير المستلزمات ذات الطبيعة التقنية التي تسمح بتجسيد مشروع الإدارة الكترونية على أرض الواقع سواء من خلال تجهيزات عصرية أو برامج إلكترونية.

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

إدارة في خدمتك دائم

النسخة الرقمية لشهادة الزواج

تسجيل الطلب

تحديد هوية الطالب

* الرقم التعريفي الوطني

Numéro Identification National (NIN)

* رقم بطاقة التعريف أو جواز السفر أو رخصة السياقة البيومترية

CNI/Passeport/Permis de conduire Biométrique

* البريد الإلكتروني

exemple@exemple.com

* تأكيد البريد الإلكتروني

exemple@exemple.com

الهاتف النقال

Téléphone mobile

* علاقة الإرتباط بصاحب العقد

المعني

معلومات صاحب الشهادة

* لقب الزوج باللاتينية

Nom

* إسم الزوج باللاتينية

Prénom

* ولاية الزواج

———إختر ولاية———

* بلدية الزواج

———إختر بلدية———

* تاريخ الزواج

☐ مفترض __/__/____

الرجاء تحديد يوم الأول جانفي إذا تاريخ الزواج مفترض

* رقم عقد الزواج

N° acte de mariage

4byba

النسخة الرقمية لشهادة الوفاة

تسجيل الطلب

تحديد هوية الطالب

* الرقم التعريفي الوطني

Numéro Identification National (NIN)

* رقم بطاقة التعريف أو جواز السفر أو رخصة السياقة البيومترية

CNI/Passeport/Permis de conduire Biométrique

* البريد الإلكتروني

exemple@exemple.com

* تأكيد البريد الإلكتروني

exemple@exemple.com

الهاتف النقال

Téléphone mobile

* علاقة الإرتباط بصاحب العقد

فرع مباشر

معلومات صاحب الشهادة

* اللقب باللاتينية

Nom

* الإسم باللاتينية

Prénom

* ولاية الوفاة

--------إختر ولاية--------

* بلدية الوفاة

--------إختر بلدية--------

* تاريخ الوفاة

☐ مفترض

__/__/____

الرجاء تحديد يوم الأول جانفي إذا تاريخ الوفاة مفترض

* رقم عقد الوفاة

N° acte de décès

إدارة ق تحسين دائم

النسخة الرقمية لشهادة الميلاد

تسجيل الطلب

تحديد هوية الطالب

*الرقم التعريفي الوطني

Numéro Identification National (NIN)

*رقم بطاقة التعريف أو جواز السفر أو رخصة السياقة البيومترية

CNI/Passeport/Permis de conduire Biométrique

*البريد الإلكتروني

exemple@exemple.com

*تأكيد البريد الإلكتروني

exemple@exemple.com

الهاتف النقال

Téléphone mobile

*علاقة الإرتباط بصاحب العقد

المعني

معلومات صاحب الشهادة

*اللقب باللاتينية

Nom

وزارة المالية
بوابة الإلكترونية للصفقات العمومية
طلبات العروض / التراضي بعد الإستشارة / إستشارات
وصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين وشفافية الإجراءات

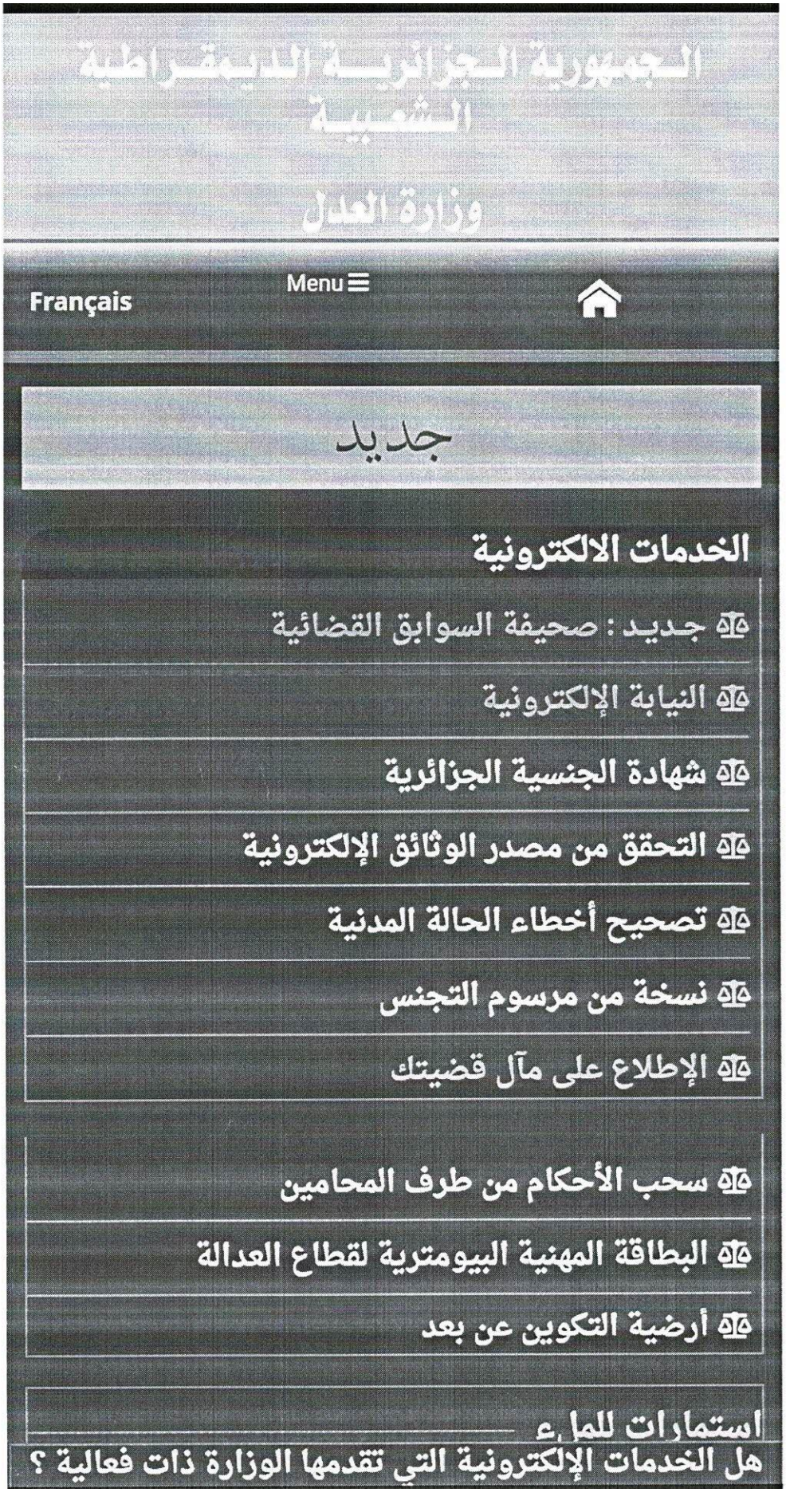
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل
Français
Menu
جديد
الخدمات الالكترونية
جديد : صحيفة السوابق القضائية
النيابة الإلكترونية
شهادة الجنسية الجزائرية
التحقق من مصدر الوثائق الإلكترونية
تصحيح أخطاء الحالة المدنية
نسخة من مرسوم التجنس
الإطلاع على مآل قضيتك
سحب الأحكام من طرف المحامين
البطاقة المهنية البيومترية لقطاع العدالة
أرضية التكوين عن بعد
استمارات للملء
هل الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة ذات فعالية ؟

الفهرس

مقدّمة.....6

الفصل الأوّل:

الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية في الجزائر.....10

المبحث الأوّل:مفهوم الإدارة الإلكترونية.....12

المطلب الأوّل:تعريف الإدارة الإلكترونية وتمييزها عن الإدارة التقليدية 12

الفرع الأول:تعريف الإدارة الإلكترونية.....13

أولاً:التّعريف الضيّق للإدارة الإلكترونية 12

ثانيًا: التّعريف الواسع للإدارة الإلكترونية..... 14

ثالثا: خصائص الإدارة الإلكترونية..... 16

1-إدارة تقنية 16

2-إدارة بلا مكان ولا زمان..... 16

الفرع الثاني: .....تمييز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية 17

أولا: تمييز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية من حيث طبيعة الوثائق المستخدمة... 17

ثانيًا: تمييز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية من حيث سهولة الوصول إلى البيانات..... 18

المطلب الثاني: أسباب العمل بالإدارة الإلكترونية..... 19

الفرع الأول: الأسباب السياسية للتعامل بالإدارة الإلكترونية..... 19

الفرع الثاني: الأسباب التكنولوجية للتّعامل بالإدارة الإلكترونية.....20

الفرع الثالث: الأسباب الاقتصادية للتّعامل بالإدارة الإلكترونية..... 20

المطلب الثالث: وظائف الإدارة الإلكترونية..... 21

الفرع الأوّل: التّخطيط الإلكتروني 21

الفرع الثاني: التّنظيم والتّنفيذ الإلكتروني 23

أوّلًا: التّنظيم الإلكتروني..... 23
ثانيا: التّنفيذ الإلكتروني..... 24
الفرع الثالث: الرقابة والقيادة الإلكترونية..... 24
أولا: الرقابة الإلكترونية..... 25
ثانيًا: القيادة الإلكترونية..... 25
أ–القيادة التقنية العملية 26
ب–القيادة البشرية الناعمة.....26
ج–القيادة الذاتية 26
المبحث الثاني: مقوّمات الإدارة الإلكترونية..... 27
المطلب الأوّل: متطلّبات قانونية وسياسية..... 27
الفرع الأوّل: متطلّبات قانونية..... 27
أولا: بعض النصوص القانونية التي تكرس العمل بالإدارة الإلكترونية..... 28
ثانيا: ضرورة وجود الثّقة الرقميّة للمتعاملين مع الإدارة الالكترونية..... 28
الفرع الثاني: متطلبات سياسية..... 31
المطلب الثاني:.متطلبات بشرية وتقنية:.....32
الفرع الأول: متطلبات بشرية.....32
الفرع الثاني: متطلبات تقنية..... 33
أولاً: الحواسب وملحقاتها..... 33
ثانيا: البرامج..... 34
المطلب الثالث: متطلبات مالية وإدارية..... 35
الفرع الأول: متطلبات مالية..... 35
الفرع الثاني: متطلبات إدارية..... 36

أولا: وضع إستراتيجية وخطط التأسيس وكذلك قيادة الدّعم الإداري..... 36
ثانيًا: تطوير نُظم التعليم التقليدية..... 37

الفصل الثّاني:

أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على حسن سير المرافق العامة 56

المبحث الأول: إستراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية في تسيير المرافق العامة..... 40
المطلب الأول: خطوات تطبيق الإدارة الإلكترونية..... 40
الفرع الأول: إعداد الدراسة الأولية..... 40
الفرع الثاني: وضع خطة التنفيذ وتحديد المصادر..... 42
الفرع الثالث: متابعة التقدم التقني وتحديد المسؤولية..... 43
المطلب الثاني: بعض تطبيقات الإدارة الإلكترونية..... 44
الفرع الأول: على مستوى مصالح الحالة المدنية..... 44
أولا: استصدار وثائق الحالة المدنية إلكترونيا..... 45
ثانيا–استحداث الوثائق البيو مترية الإلكترونية..... 46
الفرع الثاني:.مجال الصفقات العمومية..... 48
أولا: النظام القانوني للبوابة الإلكترونية..... 49
1–تعريف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية..... 49
2–أهداف البوابة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية..... 50
3–محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية..... 50
ثانيا: دور البوابة الإلكترونية في إبرام الصفقات العمومية..... 51
1–مبادئ الصفقات العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية..... 51
2–الكتابة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية..... 52
الفرع الثالث: مجال التقاضي الإلكتروني..... 53

1-الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر..... 54
2-القواعد الموضوعية والإجرائية للتقاضي الإلكتروني في المواد المدنية..... 55
المبحث الثاني معيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر..... 58
المطلب الأول: المعيقات السياسية والقانونية..... 58
الفرع الأول: المكيفات السياسية..... 58
الفرع الثاني: المعيقات القانونية..... 59
المطلب الثاني: المعيقات الإدارية والبشرية..... 60
الفرع الأول: المعيقات الإدارية..... 60
الفرع الثاني: المعيقات البشرية..... 64
أولا: ضعف التكوين المستمر في المجال المعلوماتي..... 64
ثانيا: قلة الأطر البشرية المختصة في المجال الرقمي..... 65
المطلب الثالث: المعيقات المالية التقنية..... 67
الفرع الأول: المعيقات المالية..... 67
الفرع الثاني: المعيقات التقنية..... 68
1-محدودية انتشار الأنترنيت في الجزائر..... 68
2-المعاناة في التجهيز بالوسائل التكنولوجية والحواجز الجغرافية والسكانية..... 69
خاتمة.....72
الملاحق:.....75
قائمة المراجع.....76
الفهرس.....83

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً –الكتب:

1- سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، مركز البحوث للإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2005.

2- عبد الرزاق سالمي علاء، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

3- حمدياالقبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2014.

4- قداء حامد، الإدارة الإلكترونية الأنس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار المكتبة الكبرى للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

ثانيًا–الرسائل والمذكّرات الجامعية:

أ–رسائل دكتوراه:

1–بوراس منيرة، التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتطبيق والرغبة في التطور، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2019–2020.

2–بولحية شهرزاد، الإدارة الإلكترونية ووسائلها القانونية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2018.

3–حازم محمد الشرعية، التقاضي الإلكتروني كنظام قانوني معلوماتي عالي التقنية، وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2015.

4–عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

5-عبد الله محمد الألمعي، الحماية الجنائية للإدارة الإلكترونية، دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص فقه مقارن، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2010.

6-يحيى لعمارة مجاهد، الحالة المدنية في الجزائر دراسة ميدانية على عتبة من بلديات الوطن، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الديموغرافية، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران 2، 2014.

ب-مذكرات ماستر:

1- أحجا محمد، الكرماط محمد، الإدارة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص جذع مشترك، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل، 2021.

2- الوافي صليحة، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم الإجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.

3- بوشملة كريمة، شرابيط شافية، دور الإدارة الإلكترونية الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص عمل وتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016.

4- ساسي مريم، الإدارة الإلكترونية، دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون العام، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016.

5- حدوش آمنة، الإدارة الإلكترونية كأسلوب جديد للإدارة العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021.

6- وعدود نور الدين، دور الرقمنة في تجويد الخدمات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2020.

ثالثًا-المقالات

1- بداوي سميرة، نعموني سمير، "تطبيقات ومتطلبات الإدارة الإلكترونية في العمليات الإدارية"، **مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية**، العدد 9، الجزء الثاني، جامعة البليدة 2، د.س.ن، ص ص11-31.

2- بن حسين سليمة، "دور الإدارة الإلكترونيةفي تحسين أداء الخدمات الإدارية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 7، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص ص 205-234.

3- بوعبد الله رابحي، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية (التجربة الجزائرية نموذجا)"، **مجلة شعاع الدراسات الإقتصادية**، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2020، ص ص192-209.

4- بو عبد الله نوال، "رقمنة مرفق الحالة المدنية في ظل القانون 14-08"، **مجلة قضايا معرفية**، المجلد 2، العدد 1، مارس 2022، ص ص91-109.

5- بو عبد الله ودان، "البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية"، **مجلة المالية والإتاوات**، د. ع، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، د. س. ن.

6- تبون عبد الكريم، "الإدارة الإلكترونية: الأهمية والمتطلبات"، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية**، المجلد 10، العدد 20، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2021، ص ص 389-407.

7- بوزكي جيلالي، طيباوي أحمد، "أثر تطبيق مبادئ الإدارة الإلكترونية على الوظائف الإدارية للمؤسسات"، **مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة**، المجلد 2، العدد1، 2019، ص ص 34-50.

8- مباركة يوسف، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 15، العدد 1، جامعة عمار ثليجي، 2022، ص ص 543-556.

9- محفوظ عبد القادر، التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 12، العدد 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2021، ص ص 967-989.

10-مثقال عيسى مقطش، "الإدارة الإلكترونية والتحديات"، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، العدد 4، 2013، ص ص31-42.

11- مرزوقي وسيلة، "التحول نحو الإدارة الإلكترونية كأسلوب للتسيير الإداري"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد5، العدد1، 2017، ص ص 104-117.

12- نبيح أمينة، غراز الطاهر، " تحديث التعليم الإلكتروني في ظل تطبيق الإدارة الإلكترونية"، **مجلة ريحان للنشر العلمي**، العدد 23، 2022، ص ص 39-56.

13-رابحي لخضر، "الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 2، العدد 3، 2016، ص ص239-251.

14-خنافيق محمد، معيزي قويدر، "التصويت الإلكتروني كنموذج مقترح لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد 13، 2018، ص ص 53-63.

15- قاسي خديجة، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة العمومية"، **مجلة المؤتمر للدراسات الإقتصادية**، المجلد 1، العدد 3، 2017، ص120، ص ص42-67.

16- حاج السعيد عبد الله، " تعميم النظام الإداري الإلكتروني في الجزائر"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، العدد 8، 2016، ص ص110-133.

17- زرزار العياشي، "الإدارة الإلكترونية فلسفة جديدة في إدارة المنظمات الحديثة"، **ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير**، العدد 5، 2016، ص ص185-208.

رابعًا-النّصوص القانونية:

1- النصوص التشريعية:

1. أمر رقم 75-58، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، معدل ومتمم بموجب القانون رقم 05-10 مؤرخ في 20 جوان 2005، ج ر عدد (44)، الصّادرة بتاريخ 26 جوان 2005.
2. قانون رقم 14-08 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المؤرخ في 09 أوت 2014، ج ر عدد (49)، الصادرة بتاريخ 20 أوت 2014.
3. قانون رقم 15-03، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتضمن عصرنة العدالة، ج ر عدد (6)، الصّادرة بتاريخ 10 فيفري 2015.
4. قانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، ج ر عدد06، الصّادرة في 10 فيفري 2015.
5. قانون رقم 17-03، مؤرخ في، مؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن تعديل قانون الحالة المدنية، ج ر عدد (5)، الصّادرة بتاريخ 19 أفريل 2017.
6. قانون رقم 22-13 المؤرخ في 12 جويلية 2022، يعدل ويتمم القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج رعدد 48، الصّادرة في 17 جويلية 2022.

2- النصوص التنظيمية

1. مرسوم رئاسي رقم 15-247، المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، تغريدة رسمية عدد (50)، الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2015.
2. مرسوم الرئاسي رقم 17-143، مؤرخ في 12 أفريل 2017، يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتحديدها، ج ر عدد (25)، الصادرة بتاريخ 19 أفريل 2017.
3. مرسوم تنفيذي رقم 98-275، المؤرخ في 25 أوت 1998، المتضمن شروط وكيفيات إقامة خدمات الأنترنيت واستغلالها، المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم

2000-307، المؤرخ في 14 أكتوبر 2000، ج ر عدد (60)، الصّادرة بتاريخ 15 أكتوبر 2000.

7. مرسوم التنفيذي رقم 2000-03، المؤرخ في 05 أوت 2000، المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ج رعدد (48)، الصّادرة بتاريخ 06 أوت 2000.

8. مرسوم تنفيذي رقم 16-142، يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونيا، مؤرخ في 05 ماي 2016، ج ر عدد (28)، الصادرة بتاريخ 08 ماي 2016.

3-القرارات الوزارية:

1. قرار صادر في 26 ديسمبر 2011، يحدد تاريخ تداول جواز السفر الوطني البيو متري الإلكتروني، ج ر عدد (1)، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2012.

2. قرار مؤرخ في 17 نوفمبر 2013، يحدد محتوى البوابة الإلكترونية في للصفقات العمومية وكيفية، ج ر عدد (21)، الصادرة بتاريخ 09 أفريل 2014.

3. مرسوم وزاري، الصادر بتاريخ 04 جوان 2018 المتعلق برخصة السياقة البيو مترية.

4-التعليمات الوزارية:

1-تعليمة صادرة عن وزير الداخلية والجماعات المحلية، بتاريخ 15 فيفري 2014، تتعلق بالشروع في العمل بالسجل الوطني الأتوماتيكي للحالة المدنية.

سادسا-الروابط الإلكترونية:

1- https://etatcivil.interieur.gouv.dz

2- http://www.mgustice.dz

باللغة الفرنسية:

Thèse :

Parent Julien, La dématérialisation des procédures de passation des marchés publics locaux ; une attestation présentée pour l'obtention d'un Master, Spécialité droit des interventions publics, Paris, 2017.